

محتويات العدد

- أمر ملكي رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بتكليف ولي العهد نائب القائد الأعلى
القيام بمهام الحكم ٥
- قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة ٦
- قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ بتعديل القرار رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن الدول التي يمكن
لرعاياها الحصول على تأشيرات إلكترونية لدخول مملكة البحرين ٨
- قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن الترخيص بتسجيل جمعية رعاية الكلاب ٩
- قرار رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن تغيير تصنيف عقار
في منطقة الحد الصناعية - مجمع ١١٧ ١٤
- قرار رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن تصنيف عقار بمنطقة الوسمية
في الزلاق - مجمع ١٠٥٨ ١٧
- قرار رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن تصنيف عقار في منطقة الشاخورة - مجمع ٤٨١ ٢٠
- قرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن تغيير تصنيف عقار
في منطقة المالكية - مجمع ١٠٣٢ ٢٣
- قرار رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ بشأن تصنيف عقار في منطقة القرية مجمع ٥٥١ ٢٦
- قرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن تصنيف عقار في منطقة النويدرات مجمع ٦٤٤ ٢٩
- قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تغيير تصنيف عقارين بضاحية الفاتح - مجمع ٣٢٤ ٣٢
- قرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بشأن تغيير تصنيف عقار بمنطقة القضيبية - مجمع ٣٢١ ٣٥
- قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن تصنيف عدد من العقارات
في منطقة مدينة حمد - مجمع ١٢١١ ٣٨
- قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن تصنيف عقار بعد التقسيم بمنطقة صدد - مجمع ١٠٣٨ ... ٤١
- قرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١١
بشأن تشكيل لجنة التظلمات من قرارات الاستملاك والتممين ونظام عملها ٤٤
- قرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٦ بتحديد سعر الرمال البحرية المستخرجة ٤٦
- إعلانان للمحكمة الدستورية ٤٧
- إعلان هيئة تنظيم الاتصالات ٦٧
- تنويه بشأن الوكالات التجارية التي تم تسجيلها ٦٨
- إعلانات مركز البحرين للمستثمرين ٧٧
- إعلانات إدارة أموال القاصرين ٨٤
- إعلانات إدارة المحاكم ٩٠

أمر ملكي رقم (١١) لسنة ٢٠١٦
بتكليف ولي العهد نائب القائد الأعلى
القيام بمهام الحكم

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعهد إلى ولي عهدنا نائب القائد الأعلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة القيام بمهام الحكم نيابة عنا أثناء غيابنا في الخارج.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ
الموافق: ٧ فبراير ٢٠١٦م

مجلس التنمية الاقتصادية

قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٦

بإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة

ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس التنمية الاقتصادية:
بعد الاطلاع على المرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء وتنظيم مجلس التنمية الاقتصادية وتعديلاته،
وعلى المرسوم رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ بتأسيس شركة ممتلكات البحرين القابضة "شركة مساهمة بحرينية مقفلة" (ش.م.ب.م.)،
وعلى عقد تأسيس شركة ممتلكات البحرين القابضة ونظامها الأساسي،
وعلى القرار رقم (٣) لسنة ٢٠١١ بإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة، المعدل بالقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٢،
وعلى القرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بتعيين عضوين بمجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

- يُعاد تشكيل مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من:
- (١) وزير المواصلات والاتصالات.
 - (٢) وزير الصناعة والتجارة والسياحة.
 - (٣) مستشار الشؤون السياسية والاقتصادية بديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد.
 - (٤) الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية.
 - (٥) الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات البحرين القابضة.
 - (٦) السيد / سامر ماجد الجشي.
 - (٧) السيد / خالد إبراهيم حميدان.
 - (٨) السيدة / إلهام عبد الله حسن.
- وتكون مدة عضويتهم في مجلس الإدارة أربع سنوات.

المادة الثانية

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى

رئيس مجلس التنمية الاقتصادية

صدر بتاريخ: ٢٣ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ

الموافق: ٢ فبراير ٢٠١٦ م

وزارة الداخلية

قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦

بتعديل القرار رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٤

بشأن الدول التي يمكن لرعاياها الحصول على
تأشيرات إلكترونية لدخول مملكة البحرين

وزير الداخلية:

بعد الاطلاع على القرار رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن الدول التي يمكن لرعاياها الحصول على تأشيرات إلكترونية لدخول مملكة البحرين، المعدل بالقرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٥، وعلى موافقة مجلس الوزراء الصادرة في جلسته رقم (٢٣٤٠-٢) المنعقدة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥،

وبناءً على عرض وكيل الوزارة لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

تُضاف الدول التالية إلى قائمة الدول التي يمكن لرعاياها الحصول على تأشيرات إلكترونية لدخول مملكة البحرين وعددها (١٠٢) دولة والمبينه بالمرق (أ) الوارد بالقرار رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٤، ليصبح عددها (١١٣) دولة:

١٠٣- مصر	١٠٧- ساحل العاج	١١١- السنغال
١٠٤- المغرب	١٠٨- الكاميرون	١١٢- موريشيوس
١٠٥- كينيا	١٠٩- الغابون	١١٣- سيشل
١٠٦- غانا	١١٠- موزمبيق	

المادة الثانية

على وكيل الوزارة لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة إصدار التعليمات والأوامر اللازمة لتنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من ٤ يناير ٢٠١٦، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

الفريق الركن

وزير الداخلية

راشد بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ٢٤ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

الموافق: ٤ يناير ٢٠١٦م

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:

قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٦

بشأن الترخيص بتسجيل جمعية رعاية الكلاب

وزير العمل والتنمية الاجتماعية:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ في شأن تنظيم سجل قيد الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية الخاضعة لإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،
وعلى اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية الخاضعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية الصادرة بالقرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧،
وعلى القرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام الترخيص بجمع المال للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية الخاضعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية،
وعلى النظام الأساسي لجمعية رعاية الكلاب،

قرر الآتي:

مادة (١)

تسجل جمعية رعاية الكلاب في سجل قيد الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية تحت قيد رقم (١/ج/أج/ث).

مادة (٢)

يُنشر هذا القرار وملخص النظام الأساسي المرافق في الجريدة الرسمية، ويُعمل بهما من اليوم التالي لتاريخ النشر.

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

جميل بن محمد علي حميدان

صدر في: ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٧ هـ

الموافق: ٢٠ يناير ٢٠١٦ م

بيان بأسماء الأعضاء المؤسسين لجمعية رعاية الكلاب

- ١- أحمد عبدالعزيز محمد عبد الله علي الأنصاري
- ٢- عيسى عبد النبي عيسى علي النشيط
- ٣- محمد أحمد إبراهيم سعد المرشد
- ٤- أنور مكي علي حسين جمعه
- ٥- عبد الرحمن يوسف عبد الرحمن حسن كلكوت
- ٦- حمد عبد الله حسن علي رضي
- ٧- يعقوب يوسف عبد القادر محمد الأنصاري
- ٨- نادر سامي عبد الله دأنش
- ٩- علي عبد الرحمن علي حسن عبد الرحمن جناحي
- ١٠- عيسى حمد عيسى محمد فليفل
- ١١- حسين محمد إبراهيم حسن العرادي

ملخص النظام الأساسي لجمعية رعاية الكلاب

تنص المادة الأولى من النظام الأساسي على أن الجمعية قد تأسست بمملكة البحرين في عام ٢٠١٥م تحت قيد رقم (١/ج/أج/ث) طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ وتعديلاته والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له. تُسجل الجمعية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية من تاريخ نشر تسجيلها في الجريدة الرسمية طبقاً لأحكام القرار الوزاري رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ في شأن تنظيم سجل قيد الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية الخاضعة لإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

مقر الجمعية ومركز إدارتها هو مزارع ١٢ - مدخل ٧٩ شارع الملكية ١٠٣٢ - مملكة البحرين.

ولا يجوز للجمعية الاشتغال بالسياسة أو الدخول في مضاربات مالية كما لا يجوز لها أن تتسبب أو تشترك أو تنضم إلى جمعية أو هيئة أو نادٍ أو اتحاد مقره خارج مملكة البحرين بدون إذن مسبق من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بذلك.

وتقوم الجمعية في حدود القوانين المعمول بها في مملكة البحرين وبعد أخذ الموافقة المسبقة من الجهات المختصة بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التوعية عن أمراض الكلاب المنتشرة في العالم وطرق الوقاية منها قبل وصولها.
- ٢- تنمية الوعي لدى المجتمع عن كيفية التعامل مع الكلاب واستخدام أفضل الأساليب لتخطي المشاكل الجسدية والتربوية في التعامل معها.
- ٣- تنمية الوعي لدى المجتمع بكيفية استغلال الكلاب في خدمة الفرد والمجتمع.
- ٤- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الكلاب وعلى الأخص الكلاب البحرينية الأصيلة.
- ٥- توعية ملاك ومربي الكلاب للعناية بها وتدريبها وتحسين بيئتها الصحية والمعيشية.
- ٦- إبراز واجهة مملكة البحرين في المحافل الدولية للتقدم الحضاري في التعامل مع الحيوانات وخصوصاً الكلاب.

وتسعى الجمعية لتحقيق أهدافها في حدود القوانين المعمول بها بمملكة البحرين بالوسائل التالية وبالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية ذات الاختصاص:

- ١- إصدار النشرات الدورية والمطبوعات والملصقات ذات العلاقة بنشاط الجمعية بعد أخذ الموافقة المسبقة من الجهات الحكومية المختصة.

- ٢- عقد الندوات والمحاضرات والدورات وورش عمل تدريبية وفعاليات في المجال ذاته بعد أخذ الموافقة المسبقة من الجهات الحكومية المختصة .
- ٣- إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت للجمعية بعد أخذ الموافقة المسبقة من الجهات الحكومية المختصة.
- ٤- الزيارات الميدانية لمزارع تربية الكلاب والتعاون مع ملاكها ومربيها في كيفية تربيتها والتعامل معها.
- ٥- إقامة المعارض العالمية لجميع أنواع الكلاب الأصيلة للوصول الى أنقى الفصائل في مملكة البحرين.

وتستهدف الجمعية القيام بالأنشطة التالية:

- ١- اجتماعية. ٢- تثقيفية.
- وقد بين النظام الأساسي شروط العضوية في الجمعية وهي على النحو التالي:-
- (١) ألا يقل عمر العضو عن ثمانية عشر عاماً.
 - (٢) أن يكون مقيماً في مملكة البحرين.
 - (٣) أن يكون حسن السمعة والسلوك وألا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة إلا إذا رُدَّ إليه اعتباره.

كما قسم النظام الأساسي العضوية إلى:

- ١- العضوية العاملة. ٢- العضوية المنتسبة. ٣- العضوية الفخرية.
- وبين النظام الأساسي حقوق الأعضاء وواجباتهم وطريقة الانضمام والانسحاب والفصل وإسقاط العضوية من الجمعية، كما بينت المادة (١٧) من النظام حق العضو في التظلم من قرار فصله أمام الجمعية العمومية العادية وغير العادية واعتبار قرار الجمعية العمومية نهائياً في هذا الشأن.

وقد تضمن النظام الأساسي بيان الهيئات المختلفة للجمعية فقد اعتبر أن الجمعية العمومية هي السلطة العليا في رسم سياسة الجمعية ومراقبة تطبيقها وتسري قراراتها على جميع أجهزتها ولجانها وأعضائها وبين النظام الأساسي كيفية انعقاد الجمعية العمومية العادية منها وغير العادية والشروط الواجب إتباعها عند عقدها والنصاب القانوني الواجب توافره وكيفية التصويت على قراراتها والدعوة إليها.

كما حدّد النظام الأساسي اختصاصات كل من الجمعية العمومية العادية وغير العادية.

كما بين النظام الأساسي أن مجلس الإدارة يتكون من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة أو مدداً أخرى ويتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر.

واعتبر النظام الأساسي أن مجلس الإدارة هو السلطة التنفيذية للجمعية ويقوم بتنفيذ السياسة التي ترسمها الجمعية العمومية والقرارات التي تصدرها تحقيقاً للأغراض المشروعة للجمعية وبَيَّنَ النظام الأساسي اختصاصات المجلس وشروط العضوية فيه وحقه في تشكيل اللجان المختلفة وأن اجتماعاته مرة كل شهر، كما حدَّدَ النظام الأساسي طريقة التصويت وكيفية حل المجلس.

وحول مالية الجمعية بيَّنَ النظام الأساسي أن موارد الجمعية تتكون من:-

- (١) رسم الانضمام الذي يدفعه العضو عقب قيده أو إعادة قيده بعضويتها.
 - (٢) اشتراكات الأعضاء.
 - (٣) الهبات والتبرعات التي تصرح بقبولها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
 - (٤) إيرادات الحفلات والمعارض والأسواق الخيرية التي تقيمها أو تشترك فيها الجمعية بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
 - (٥) الأرباح الناتجة عن استثمار أموال الجمعية في حدود القوانين المعمول بها في مملكة البحرين.
- كما بيَّنَ النظام الأساسي ضرورة احتفاظ الجمعية بالسجلات والدفاتر اللازمة لتسيير أعمالها وأوجه صرف الأموال وطرق إيداعها على أن تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام وتستثنى السنة الأولى بالنسبة لبدء السنة المالية بحيث تبدأ من تاريخ نشر تسجيلها في الجريدة الرسمية إن لم يكن في شهر يناير شريطة أن يكون الصرف طبقاً لللائحة المالية للجمعية وعلى ضرورة أن يقوم مجلس الإدارة بعرض الحساب الختامي على الجمعية العمومية لإقراره.
- كما حدَّدَ النظام الأساسي طرق المراقبة المالية وتدقيق الحسابات الختامية لإيرادات ومصروفات الجمعية.
- وأخيراً بيَّنَ النظام الأساسي كيفية تعديله وكيفية إدماج الجمعية أو تقسيمها وقواعد حلها اختيارياً أو إجبارياً والجهة التي تؤوّل إليها أموالها عند الحل.
- وبعد إتمام عملية التصفية يقوم المصفي بتوزيع الأموال الباقية على الجمعيات التي تعمل في ميدان عمل الجمعية.
- وإذا أصبحت طريقة التوزيع غير ممكنة تحدد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الهيئات الاجتماعية التي ترى توجيه أموال الجمعية إليها.

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني قرار رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة الحد الصناعية - مجمع ١١٧

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية منطقة المحرق،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقار رقم ١٦٠١٠١٥٢ الكائن بمنطقة الحد الصناعية مجمع ١١٧ إلى تصنيف مناطق المشاريع الصناعية الانتاجية (أ) (D-A) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ١٩ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

الموافق: ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
قرار رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٥
بشأن تصنيف عقار بمنطقة الوسمية
في الزلاق - مجمع ١٠٥٨

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها، وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها، وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة، وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة، وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية، وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة، وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُصنف العقار رقم ١١٠٠٢٣٦٤ الكائن بمنطقة الوسمية في الزلاق مجمع ١٠٥٨ ضمن مناطق المشاريع ذات الطبيعة الخاصة (SP)، وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم

(٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

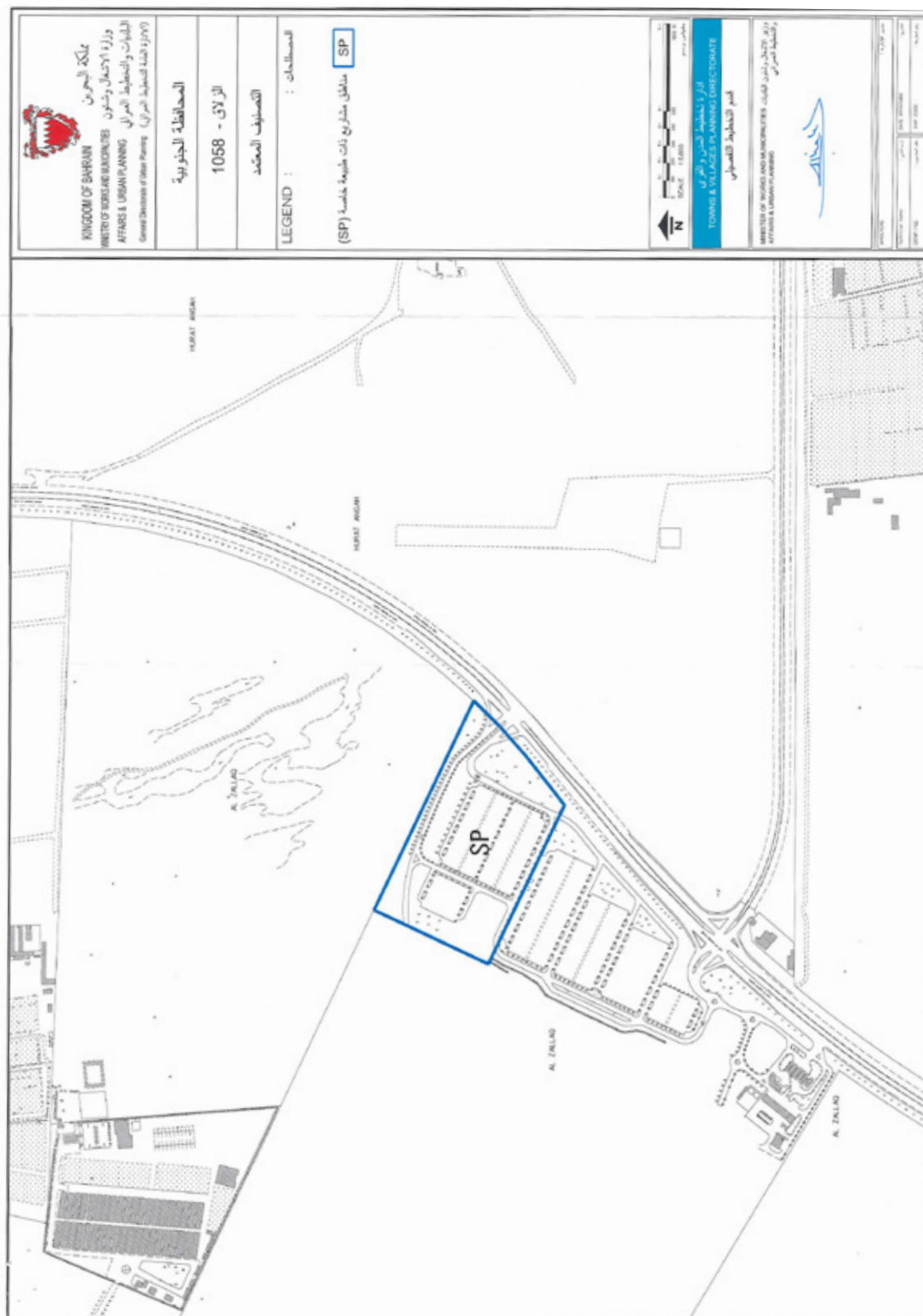
يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ١٩ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

الموافق: ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني قرار رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن تصنيف عقار في منطقة الشاخورة - مجمع ٤٨١

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُصنف العقار رقم (٠٤٠٣٧٦٧٦) الكائن بمنطقة الشاخورة مجمع ٤٨١ ضمن تصنيف مناطق الخدمات العامة (PS) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه

الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ١٩ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

الموافق: ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
قرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٥
بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة المالكية - مجمع ١٠٣٢

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقار الكائن بمنطقة المالكية مجمع ١٠٣٢ وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس

الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

الموافق: ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني قرار رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ بشأن تصنيف عقار في منطقة القرية مجمع ٥٥١

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يصنف العقار رقم ٥٠٢١٤٥٧ الكائن بمنطقة القرية مجمع ٥٥١ ضمن تصنيف مناطق السكن الخاص أ (RA) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

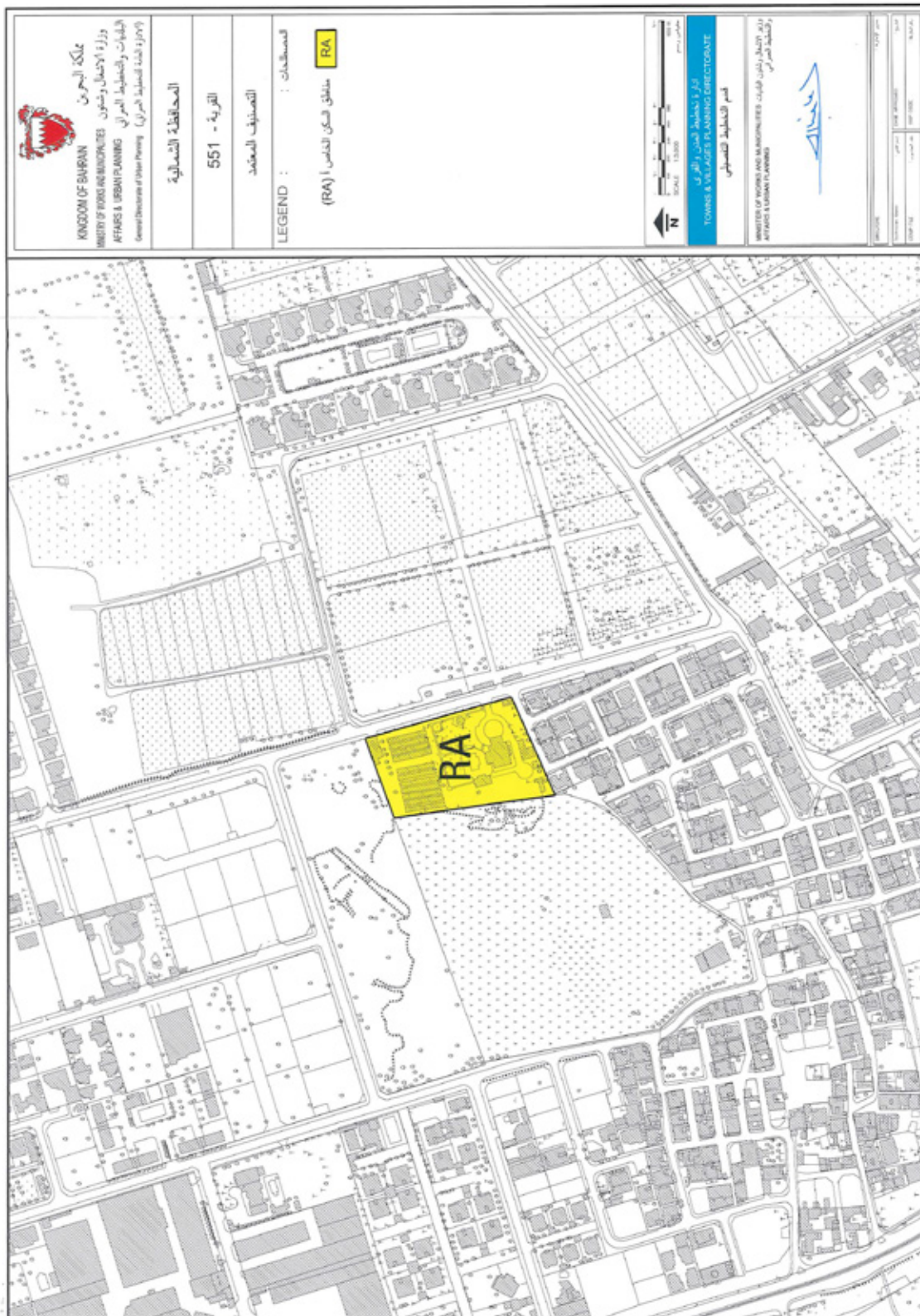
يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

الموافق: ٧ يناير ٢٠١٦ م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
قرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٦
بشأن تصنيف عقار في منطقة النويدرات مجمع ٦٤٤

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة مجلس أمانة العاصمة،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يصنف العقار رقم ٠٦٠٢٣٧٢٧ الكائن بمنطقة النويدرات مجمع ٦٤٤ ضمن تصنيف مناطق السكن الخاص (ب) بواجهة تجارية (RB*) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم

(٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٧ هـ

الموافق: ٧ يناير ٢٠١٦ م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تغيير تصنيف عقارين بضاحية الفاتح - مجمع ٣٢٤

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة مجلس أمانة العاصمة،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقارين رقم ٠٣٠٤٣٠١٣ و ٠٣٠٤٢٦٧٥ الكائنين بضاحية الفاتح مجمع ٣٢٤ إلى تصنيف مناطق المشاريع ذات الطبيعة الخاصة (SP) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليهما الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس

مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ

الموافق: ١٤ يناير ٢٠١٦م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٦

بشأن تغيير تصنيف عقار بمنطقة القضيبيّة - مجمع ٣٢١

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة مجلس أمانة العاصمة،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقار رقم ٠٣٠٢١٧٥٥ الكائن بمنطقة القضيبيّة مجمع ٣٢١ إلى تصنيف

مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

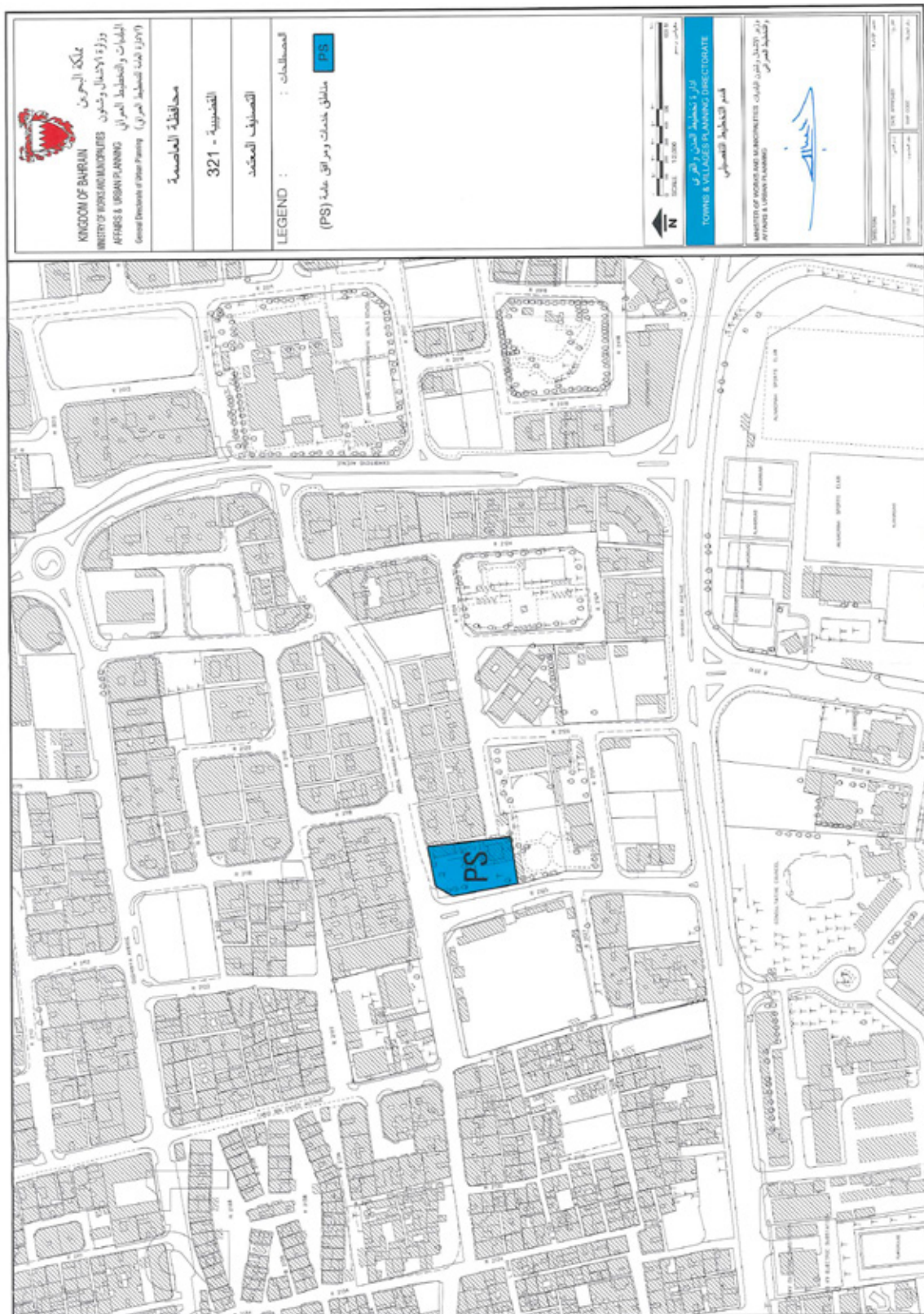
يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ
الموافق: ١٤ يناير ٢٠١٦م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦

بشأن تصنيف عدد من العقارات في منطقة مدينة حمد - مجمع ١٢١١

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،
وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،
وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،
وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،
وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،
وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،
وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،
وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

تصنف العقارات الكائنة بمنطقة مدينة حمد مجمع ١٢١١ ضمن تصنيف مشاريع وزارة الإسكان (MOH) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات

التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ

الموافق: ١٤ يناير ٢٠١٦م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦

بشأن تصنيف عقار بعد التقسيم بمنطقة صدد - مجمع ١٠٣٨

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة وتنظيم المباني والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير وإشغال الطرق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى موافقة المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وعلى ما عرض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يصنف العقار رقم ١٠٠١٠١٤٥ بعد التقسيم، والكائن بمنطقة صدد مجمع ١٠٣٨ ضمن تصنيف مناطق السكن الخاص (أ) (RA) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ

الموافق: ١٤ يناير ٢٠١٦ م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٦

بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تشكيل لجنة التظلمات من قرارات الاستملاك والتثمين ونظام عملها

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة، وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى المرسوم الملكي رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة،

وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تشكيل لجنة التظلمات من قرارات الاستملاك

والتثمين ونظام عملها، وتعديلاته،

وبعد التنسيق مع الجهات المعنية بترشيح ممثليها،

وبناءً على عرض وكيل الوزارة لشئون البلديات،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنصي المادتين (١) و(١١) من القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تشكيل لجنة

التظلمات من قرارات الاستملاك والتثمين ونظام عملها ، النصوص الآتية:

مادة (١):

تُشكل (لجنة التظلمات من قرارات الاستملاك والتثمين) برئاسة المستشار معصومة عبدالرسول عيسى - نائب رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني، وعضوية كل من:

١- المهندس عاصم عبداللطيف عبدالله

مدير عام بلدية المنطقة الجنوبية (نائباً للرئيس)

٢- السيد / إبراهيم محمد أبل

الرئيس التنفيذي لمجلس احتياطي الأجيال القادمة (عضواً)

٣- الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

مستشار مساعد بمكتب وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف (عضواً)

٤- المهندسة / بثينة عبدالله هاشم

رئيس المعلومات العقارية بجهاز المساحة والتسجيل العقاري (عضواً)

- ٥- السيد / حسين عبد المحسن شهاب
خبير عقاري
(عضواً)
- ٦- السيد / نايف سعد السهلي
خبير عقاري
(عضواً)
- ٧- المهندس / فراس عباس أمين
التخطيط العمراني
(عضواً)
- ٨- ممثل عن المجلس البلدي في المحافظة التي يقع فيها العقار
يرشحه المجلس البلدي المختص
(عضواً)
- ٩- السيد / إبراهيم أحمد العسيمي
الخدمات البلدية المشتركة
(عضواً وأميناً للسر)

وتكون مدة العضوية في اللجنة سنتين.

مادة (١١):

يُستحق رئيس وأعضاء اللجنة ومن يُستعان بهم - من غير الموظفين المشار إليهم في المادة (٦) من هذا القرار - بدل حضور نقدي عن الجلسة الواحدة مبلغاً قدره خمسون ديناراً.

المادة الثانية

على وكيل الوزارة لشئون البلديات تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ
الموافق: ١١ فبراير ٢٠١٦ م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
قرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٦
بتحديد سعر الرمال البحرية المستخرجة

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم عملية استخراج الرمال البحرية وبيعها، وعلى الأخص المادة (٥) منه،

وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى المرسوم الملكي رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة،

وعلى القرار رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تحصيل رسم سنوي للحصول على ترخيص مزاوله نشاط استخراج الرمال البحرية،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٤٣-٠٦) الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ بشأن الموافقة على تحديد قيمة الرمال البحرية المستخرجة،

وبناءً على عرض وكيل الوزارة للزراعة والثروة البحرية،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُحدد سعر الرمال البحرية المستخرجة بواقع خمسمائة فلس للمتر المكعب.

المادة الثانية

على وكيل الوزارة للزراعة والثروة البحرية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ
الموافق: ١١ فبراير ٢٠١٦م

باسم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين
المحكمة الدستورية

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء ٢٧ يناير ٢٠١٦ م ، الموافق ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ ،
برئاسة معالي الشيخ خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة ، رئيس المحكمة .

وعضوية السادة القضاة : الدكتور محمد المشهداني نائب رئيس المحكمة ، والدكتورة ضحى
إبراهيم الزباني ، ونوفل بن عبدالسلام غريال ، وعلي عبدالله الدويشان ، وسعيد حسن الحايكي ،
وعيسى بن مبارك الكعبي ، أعضاء المحكمة .

وبحضور السيد / محمد إبراهيم الجابر ، أمين السر .

أصدرت الحكم الآتي :

في الطلب المقيّد بجدول المحكمة الدستورية برقم (ط.ش/١/٢٠١٥) لسنة (١٣) قضائية .

المقدم من :

رئيس مجلس الشورى .

ضد :

حكومة مملكة البحرين .

الإجراءات :

بتاريخ السابع والعشرين من مايو سنة ٢٠١٥ م ، ورد إلى المحكمة الدستورية كتاب رئيس مجلس الشورى رقم (٢٤ ص أ خ - ف ع د ا) ، بشأن عرض المنازعة الدستورية الماثلة ، ملتَمِساَ الحكم ، أولاً : بقبول الطلب شكلاً لاتصاله بالمحكمة على النحو الذي تطلبه القانون ، وثانياً : بعدم دستورية المادتين الثانية والثامنة والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠ م ، بشأن الكشف عن الذمة المالية.

أودع الطلبُ الأمانة العامة للمحكمة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٥ م ، وأعلنت به الحكومة بحسبانها من ذوي الشأن في الدعاوى الدستورية كافة ، فلم يقدم جهاز قضايا الدولة مذكرة بدفاعه . ونظر الطلب على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، وقررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

وحيث إن الوقائع تتلخص - على ما يتبين من صحيفة الطلب وسائر الأوراق - في أن مجلس الشورى قرّر بالأغلبية في جلسته الحادية والعشرين من دور انعقاده الأول في الفصل التشريعي الرابع، المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٥ م ، عرضَ منازعة على المحكمة الدستورية للقضاء بعدم دستورية المادتين الثانية والثامنة والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠ م ، بشأن الكشف عن الذمة المالية . وإنفاذاً لمقتضى القرار آنف البيان ، تقدّم رئيس مجلس الشورى بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٥ م ، بلائحة الطلب المائل ناعياً على المواد الطعينة مخالفتها المواد (٥/ب) و(٢٠/ب) و(٩/أ، ج، د) من الدستور .

وحيث استوفى الطلب المائل إجراءاته المقررة قانوناً .

وحيث إنّه عن نطاق الطلب المائل ، فلمّا كان الطالب قد أقام منازعته نعيّاً منه على المادّتين الثانية والثامنة والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م ، عدم دستوريّتها بتنبّئها عن سمّت الدستور واجترائها على زواجه ونواحيه ، إلّا أنّه اقتصر في متن لائحة طلبه - عند إيراد نصّ المادة الثانية - على الفقرتين الأولى والثالثة منها دون غيرها من الفقرات . ومن ثمّ فإنّ نطاق الطعن المائل يتحدّد في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثانية ، وفي المادة الثامنة ، والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة ، من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م ، بشأن الكشف عن الذمّة المالية.

وحيث إنّ الفقرة الأولى من المادة الثانية الطّعيّنة جرت بالآتي : « يجب على كل ملزم أن يقدّم إقراراً عن ذمّته المالية ودمّة زوجه وأولاده القصر وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ ترويه بالنماذج والاستمارات الخاصّة بالمعلومات المطلوبة لهذه الغاية والتي تحدّدتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. » ، في حين اقتضت الفقرة الثالثة منها أنّه : « وإذا امتنع زوج الملزم عن إعطائه البيانات اللازمة لعناصر ذمّته المالية والتوقيع عليها، وجب على الملزم تثبيت ذلك في إقراره ، وعلى الهيئة تكليف الزوج الممتنع تقديم إقرار عن ذمّته المالية خلال شهرين من تاريخ إخطاره » .

وحيث إنّ الطالب ينعي على الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثانية آفة البيان عدم دستوريّتهما على سند من القول مُؤداه أنّهما إذ أجبرا كلّاً من الزوجين على تضمين إقرار الذمّة المالية الخاصّ به ، مفردات الذمّة المالية للطرف الآخر ، فإنّهما أهدرا بذلك أحكام الفقرة ب من المادة (٥) من الدستور فيما اقتضته من أن : « تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية » .

وحيث إنّ هذا النعي مردود من وجهين، فهو مردود من وجهٍ أوّلٍ بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن نصّ المادة الثانية من الدستور المعدّل - فيما اقتضته من أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع - هو في ضوء تفسيره الدستوري، توجيهه إلى المشرّع للأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسّعه ذلك ، باعتبار أن الشريعة الإسلامية مصدر موضوعي يستلهم منه المشرّع القواعد القانونية التي يضعها فيما يعرض له من أمور ، وصياغة المادة الثانية من الدستور تفيد بأنها تجعل من الشريعة الإسلامية مصدراً مادياً من بين مصادر أخرى للتشريع . ومن ثمّ فليس من شأن المادة الثانية من الدستور أن تلزم المشرّع العادي بأن يقتصر فيما يستقيهِ من قواعد التشريع على الشريعة الإسلامية وحدها ، بما لا يكون معه ثمة ما يمنعه من استمداد تلك القواعد من مصادر أخرى يراها ملائمة لمقتضى الحال ، من دون أن يقع في حومة المخالفة الدستورية .

كما أن هذا النعي مدحوض من وجهٍ ثانٍ بأن المادة (٥/ب) من الدستور إذ جعلت من عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية مناطاً لكفالة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فقد دلّ ذلك على أن النصوص التشريعية التي تنتظم الحقوق المنصوص عليها في هذه الفقرة لا يتأتّى لها - على هدي ممّا جرت به المذكرة التفسيرية للدستور - أن تناقض أحكام الشريعة الإسلامية والأسس التي يقوم عليها الدين الإسلامي الحنيف ، من حيث الأصول الثابتة والمبادئ الكلية ، التي من غير المتصور أن يتغيّر مفهومها تبعاً للزّمان والمكان إذ هي عصيّة على التعديل ، وتنصّب ولاية المحكمة الدستورية في شأنها على مراقبة التقيد بها وتغليبها على كلّ قاعدة قانونية تنقُضها. أمّا غير ذلك من الأحكام ، فإنها مناطٌ للاجتهاد بحسبانها متطورة بطبيعتها ، تتغيّر بتغيّر الزمان والمكان لضمان مرونتها وحيويتها ، لتنظيم الحقوق التي جرت بها المادة (٥/ب) الطّعيّة ، على أن يكون الاجتهاد بشأنها كافلاً لصّون المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بما تقوم عليه من حفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والمال . ذلك أن الشريعة الإسلامية في أصولها ومبادئها متطورة بالضرورة ، نابعة للجمود ، لا يتقيّد الاجتهاد فيها بغير ضوابطها الكلية وبما لا يعطّل مقاصدها التي تنافيها أن

يتقيد ولي الأمر في شأن الأحكام الفرعية والعملية المستجيبة بطبيعتها للتطور، بأراء بذاتها لا يحيد عنها.

وحيث إن المساواة بين الرجل والمرأة قد استقامت أصلا دستوريا ثابتة أركانها ، متين بنيانه ، بمقتضى المادة (٥/ب) من الدستور بما مفاده تمتع كل منهما بالشخصية القانونية المستقلة عن الآخر، إلا فيما نصت عليه الأحكام القطعية للشرعية الإسلامية ، وما عدا ذلك فإن استقلال الذمة المالية أمر بديهي يترتب على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في المجتمع ، وأحقّيتهما في اكتساب الملكية المصونة بمقتضى الدستور .

وحيث إن الإجماع منعقد في الشرعية الإسلامية على أن استقلال الذمة المالية بين الزوجين مقطوع بصحته ، وأن الزوجين وإن تكاملا من خلال الأسرة التي تجمعهما ، إلا أن حقوقهما المالية لا تختلط ببعضها ، وأن وحدة الأسرة لا تخل باستقلال كل منهما بزمته المالية ، فلا يحل أحدهما في الحقوق التي يطلبها محلّ قرينه ، بل إنّ الشرعية كفلت لكليهما مؤثلا لحقوقه يعتصم بها في حياضه، ولا يُحال دون اجتنائه لشارها في رحابه .

ولما كان ذلك وكان نصّ المادة الثانية آنفه البيان ، بفقرتيها الطعنتين ، لم يُهدر مبدأ استقلال الذمة المالية للزوج عن قرينه ، ولم يمسّ من حق كليهما في الاعتصام منفردا بحرية التصرف ، أنا شاء ، في ملكه ، عقارا ومنقولا ، وفي حقوقه المالية كافة ، دونما حجر ولا قيد من القرين . ذلك أنّ النصّ المطعون عليه لم يدمج الذمة المالية للزوجين ، ولم يجبر أيّا منهما على البوح بأسرار ذمته المالية لقرينه كرها وغصبا إذا ابتغى غير ذلك سبيلا . فإذا ما رفض الزوج البوح لقرينه الملزم بعناصر ذمته المالية ، فقد تضمنت الفقرة الثالثة الطعينة بأنه على هيئة فحص إقرارات الذمة المالية تكليف الزوج الممتنع ، بتقديم إقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ إخطاره . ومن ثمّ يغدو القول بمخالفة المادة الثانية الطعينة للشرعية الإسلامية ، وإخلالها بالتالي بمقتضيات المادة (٥/ب) من الدستور، قولا غير قائم على سند قويم، حرّيا بالإطراح.

وحيث إنّ الطالب ينعى على المادّة الثامنة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م ، بشأن الكشف عن الذمّة المالية ، إخلالها بالمادة (٢٠/ب) من الدستور، قولاً منه بأن النصّ الطّعين إذ قضى بعقاب الزوج بالعقوبة ذاتها المقرّرة للملزم الذي يثبت في حقّه الكسب غير المشروع ، فإنّه يكون قد أخلّ بمبدأ شخصية العقوبة ، متردّياً بذلك في حماة عدم الدستورية .

وقد استشهد الطالب سنداً لدعواه بسبق قضاء هذه المحكمة في الدعوى رقم (٠٧/٤/د) بجلسة ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م ، بعدم دستورية نصّ الفقرة (٣-٣) من المادّة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١م ، بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، فيما تضمّنته هذا النصّ من عبارة ((أو لزوجه أو لأولاده القصر)) . زعما منه بأن المحكمة قد نهجت فيه مسلكاً يستقيم حملاً لمناعيه الماثلة على دعائم سديدة.

وحيث جرت المادّة الثامنة المطعون عليها بالآتي : « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشدّ ينصّ عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يُعاقب بالغرامة التي لا تقلّ عن خمسمائة دينار كل ملزم تخلف عن تقديم إقرار الذمّة المالية في المواعيد المقرّرة . ويعاقب زوج الملزم بذات العقوبة إذا امتنع عن تقديم إقرار الذمّة المالية في الموعد المقرّر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذا القانون . وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقلّ عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا أثبت الملزم أو زوجه في الإقرار عمداً بيانات غير صحيحة أو مضلّة أو تعمّد عدم تقديم الإقرار » .

وحيث إنّ قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الفقرة (ب) من المادة (٢٠) من الدستور المعدل إذ نصّت على أن : « العقوبة شخصية » ، فقد دلّ ذلك على أنه لا يمكن اعتبار الشخص مسؤولاً جنائياً إلا عن فعله أو امتناعه الشخصي ، ولا يتأتى قيام المسؤولية إلا بوجود علاقة مادية بين الجريمة والسلوك الشخصي للمسئول عنها ، ويفترض هذا الإسناد توافر عنصرين ، أولهما :

مساهمة الشخص بفعله الشخصي في الجريمة ، وثانيهما : توافر علاقة السببية بين فعل المساهمة والنتيجة الإجرامية التي يعتد بها المشرع في التجريم والعقاب .

وحيث إنه من المقرر أن الأصل في الجرائم أن قوامها ركن مادي وعقل واع خالطه يهيم عليه محدداً خطاه متجهاً إلى النتيجة المترتبة على نشاط المجرم ليكون القصد الجنائي ركناً معنوياً في الجريمة ، مكماً لركنها المادي ، ومتلائماً مع الشخصية الفردية في ملامحها وتوجهاتها ، ذلك أن حرية الإرادة تعني حرية الاختيار بين الخير والشر لتتحل الجريمة في معناها إلى علاقة بين العقوبة التي تفرضها الدولة بتشريعاتها والإرادة الإجرامية . وغداً أمراً ثابتاً - وكأصل عام - ألا يُجرّم الفعل ، ما لم يكن إرادياً ، قائماً على الاختيار الحر ، ومن ثم مقصوداً لتصبح الإرادة - بوصفها ركناً معنوياً في الجريمة - يدور ، بوجه عام ، حول النوايا الإجرامية أو الجانحة ، أو النوازع الشريرة مع علم بالتأثير ، مقترناً بقصد اقتحام حدوده ، لتدلّ ، جميعها ، على إرادة إتيان فعلٍ بغياً .

وحيث إن الأصل في الجريمة أن عقوبتها لا يتحمل بها إلا من أدين كمسؤول عنها ، وهي بعدُ عقوبة يجب أن تتوازن وطأتها مع طبيعة الجريمة موضوعها ، وهي كذلك بالنسبة إلى المخالفة المشار إليها بما مؤداه أن الشخص لا يزر غير سوء عمله ، وأن جريرة الجريمة ، لا يؤاخذ بها إلا جناتها ، ولا ينال عقابها إلا من قارفها ، وأن ((شخصية العقوبة)) ، ((وتناسبها مع الجريمة محلها)) ، مرتبطٌ بمن يعد قانوناً ((مسئولاً عن ارتكابها)) ومن ثم تفترض شخصية العقوبة - التي كفلها الدستور بنص المادة (٢٠) - شخصية المسؤولية الجنائية ، وبما يؤكد تلازمها ، ذلك أن الشخص لا يكون مسئولاً عن الجريمة ولا تفرض عليه عقوبتها إلا باعتباره فاعلاً لها ، أو شريكاً فيها .

ولما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة الطعينة إذ قضت بمعاقبة زوج الملزم بالعقوبات المحددة بها إذا تخلف عن تقديم إقرار الذمة المالية في المواعيد المقررة ، أو امتنع عن تقديمه خلال شهرين من تاريخ تكليفه بذلك من هيئة فحص إقرارات الذمة المالية ، أو أثبت عمدا في الإقرار بيانات غير صحيحة أو مضللة ، أو تعمد عدم تقديم الإقرار ، فإنها تكون بذلك قد جرت بإيقاع العقوبة على الزوج عن امتناعه شخصياً عن تقديم الإقرار ، أو عن أفعال ارتكبها هو شخصياً أو قارفها بنفسه عمداً ، فلا يكون بذلك قد وُزر وزر غيره ، بل بآء آثما بما صنعت يده . ليغدو النعي من ثم بمخالفة المادة الثامنة الطعينة للدستور ، نعيًا مدحوضًا ، متعين الرفض .

ولا وجاهة بعدُ لإحجاج من الطالب بحكم المحكمة الدستورية في الدعوى (د/٤/٠٧) ، آفة الذكر ، بحسبان أن قضاء المحكمة بعدم الدستورية انصبَّ حينئذ على نصِّ يعاقب الزوجة والأبناء القصر بمصادرة أموالهم حتى ولو لم تكن متحصلة من جريمة غسل الأموال ، أي حتى ولو لم يفتروا بمسلكهم فعلاً مجرماً . حال أن النصَّ الطعنين في الطلب المائل لا يعاقب الزوج إلا على مسلكه الشخصي بعدم تقديم الإقرار أو إيراد بيانات مضللة فيه ، على نحو ما ورد سلفاً بالأسباب .

ومن حيث إنه عما يدّعيه الطالب من أن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون آف الإلزام ، ونصّها الآتي : « كما تأمر المحكمة في مواجهة الزوج والأولاد القصر الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بتنفيذ الحكم بالردّ في أموال كلّ منهم بقدر ما استفاد » ، مشوبة بمثالبة عدم الدستورية لإهدارها حق الملكية المنصوص عليه في المادة (٩/أ،ج،د) من الدستور . فإنه نعي غير قويم ، يدحضه ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الدستور قد كفل حق الملكية الخاصة وأضفى عليها من سبل الحماية أوفاهها ، بما يردّ عنها كلّ غائلة ، وفقاً للفترتين (أ) و (ج) من المادة التاسعة منه ، فلا يجوز منع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ، ولا أن يُنزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ،

وبشرط تعويضه تعويضا عادلاً . كما جرت الفقرة (د) من المادة (٩) من الدستور بأن : « المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلاّ بحكم قضائي في الأحوال المبينة في القانون » .

ومؤدى ذلك جميعه أنّ المشرّع الدستوري حرص على إحاطة الملكية الخاصة بضمانات جوهرية حوّلا دون نقضها من أساسها أو انتقاصها من أطرافها ، فلا يجوز للمشرّع أن يجرّد الأموال المملوكة للأفراد من لوازمها ، ولا أن يتذرّع بتنظيمها إلى حدّ يهدم به مناطقها فتستحيل سديما لا قوام له ، ذلك أن إسقاط الملكية عن أصحابها ، يُعدّ عدوانا عليها يناقض ما هو مقرّر من أن الملكية لا تزول عن الأموال محلّها إلاّ إذا اكتسبها أغيارّ وفقا للقانون .

ومن حيث إنّ المصادرة الخاصة تتحلّ عقوبة تتضمّن إيلا ما ذا طبيعة مالية ، يتمثّل في نزع ملكية المال محلّ المصادرة جبرا عن مالكة ، من دون مقابل ، فقد ارتسم لها الدستور شرطا بالآ تكون إلاّ بحكم قضائي ، على ما نصّت عليه الفقرة (د) من المادة (٩) المذكورة ، متغيّنا بذلك عدم المساس بالحقوق الفردية عن غير طريق القضاء . ذلك أنه من المقرر أنّ عقوبة المصادرة لا يتأتى تقريرها ، وليس لها من محلّ بعد ، إلاّ إذا ما ارتكبت جريمة ، فلا تكون المصادرة إلاّ جزاء لمن قارف جريرتها .

لما كان ذلك وكان النصّ الطّعين إذ اقتضى تنفيذ الحكم برّدّ الكسب غير المشروع الذي داخل أموال الزوج والأولاد القُصّر ، فقد حرص على أن يقرن هذا الرّدّ بمقدار ما استفاد كلّ منهم من هذا الكسب ، مشترطا بذلك أن تكون الأموال محلّ المصادرة ، متأتية قطعا من حاصل جريمة الكسب غير المشروع ، وبأن يقوم الدليل قانونا على هذه الاستفادة ، عبر اشتراط اختصاصهم في الدعوى الجنائية التي يُقضى قبلهم فيها برّدّ ما استفادوا به من الكسب غير المشروع . وهو ما يستقيم سندا لدحض مناعي الطالب بهذا الشأن، لتضحى قاله مخالفة الفقرة الأخيرة من المادة (٩) من

القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م ، بشأن الكشف عن الذمة المالية ، للمادة (٩/أ، ج، د) من الدستور ،
قالةً مردودة .

وحيث إنه بالبناء على ما تقدّم جميعه ، وإذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن الرقابة التي
تباشرها على دستورية التشريعات ، مناطها مخالفة التشريع لنصّ في الدستور ، فلا شأن للمحكمة
بالسياسة التشريعية التي ينتهجها المشرّع أو النظر في مدى ملاءمة التشريع أو ضرورته ، أو التنقيب
عن بواعث إصداره أو تقدير آثار تطبيقه وتبعاته ، لانحسار هذا الاختصاص أصلاً عنها . فرقابة
الدستورية لا تتناول القانون من مفهوم مجرد وإنما بالنظر إلى أنه تعبير عن سياسة محدّدة أنشأتها
أوضاع لها مشكلاتها ، يتغيّر بالنصوص التي تضمّنّها تحقيق أغراض بذاتها من خلال الوسائل التي
حدّدها . ويتعيّن اتفاق النصوص القانونية ، المطعون عليها ، مع الدستور ألاّ تتفصل هذه النصوص
عن الأغراض التي توخّاها المشرّع منها ، بل يكون اتصال هذه الأغراض ، وباقتراض مشروعيتها ،
بالوسائل المفضية إليها ، اتصالاً منطقيّاً لا واهياً ولا منفصلاً . وقد أضحي مقضياً أن الرقابة
القضائية التي تباشرها هذه المحكمة في شأن الشرعية الدستورية ، لا تستقيم موطناً لإبطال نصوص
قانونية يحتمل مضمونها تأويلاً يجنبها الوقوع في حماة المخالفة الدستورية ، بحسبان أن الأصل في
التشريعات كافة هو مطابقتها للدستور ما لم تُنقض هذه القرينة بدليل قطعي يكون بذاته نافيا على
وجه الجزم دستورية النص المطعون فيه .

وحيث إنه لا مراء في أن الدستور إذ اقتضى في المادة (٩/ب) أن : « للأموال العامة حرمة ،
وحمايتها واجب على كل مواطن . » ، فقد نهض ذلك إلزاماً للمشرّع للتدخل لتنظيم هذه الحماية
في إطار سلطته المكفولة في المفاضلة بين البدائل ، يعجمها فيتخير ما يُقدّر أنه أنسبها
لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها بهذا الشأن . ولا ريب في أنّ استهداف
موظفي الدولة - وفي المقدّمة منهم تلك الفئات الوارد ذكرها في المادة الأولى من القانون رقم (٣٢)
لسنة ٢٠١٠م بشأن الكشف عن الذمة المالية - للمصلحة العامة باعتبارها الغرض الدستوري الذي
جرت به المادة (١٦/أ) من الدستور فيما اقتضته من أنّ : « الوظائف العامة خدمة وطنية تناط

بالقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة ..)) ، إنما يقتضيهم أن ينأوا بأنفسهم عن مَهَاوي الرِّبَا ومثالب الظَّنَّة ، بكشف ذمهم المالية ، باعتباره وسيلة كفيلة بتعزيز الثقة في أشخاصهم بحسبانهم قائمين بخدمة وطنية أنيطت بهم.

ولمّا كان ذلك ، فإن التنظيم التشريعي الذي جرى به القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠م ، بشأن الكشف عن الذمة المالية ، إذ جاء مستهدفا الغايات الدستورية آنفة البيان ، فقد سائر ، فيما اقتضاه ، التوجّه الدوليّ الهادف إلى ردع الفساد واستغلال النفوذ وتعزيز النزاهة والمساءلة في إدارة الشأن العام ، على النحو الذي جرت به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المُصدّق عليها من قبل ملكة البحرين بمقتضى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م ، والتي نصّت المادة (٥/٨) منها على الآتي : « تسعى كل دولة طرف ، عند الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ، إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظّفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تفضي إلى تضارب في المصالح » . كما نصّت مادّتها (١/٥٢) على أن : « تتخذ كل دولة طرف ... ما قد يلزم من التدابير ، وفقا لقانونها الداخلي ، لإلزام المؤسسات المالية الواقعة ضمن ولايتها القضائية بأن تتحقق من هوية الزبائن وبأن تتخذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين المنتفعين للأموال المودعة في حسابات مالية عالية القيمة ، وبأن تجري فحصا دقيقا للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قبل ، أو نيابة عن ، أفراد مكلفين أو سيق أن كلّفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم . ويصمّم ذلك الفحص الدقيق بصورة معقولة تتيح كشف المعاملات المشبوهة بغرض إبلاغ السلطات المختصة عنها ، ولا ينبغي أن يؤوّل على أنه يثني المؤسسات المالية عن التعامل مع أي زبون شرعي أو يحظر عليها ذلك » . في حين جرت الفقرة (٥) من المادّة ذاتها بالآتي : « تتظر كلّ دولة طرف في إنشاء نظم فعّالة لإقرار الذمة المالية ، وفقا لقانونها الداخلي بشأن الموظّفين العموميين المعنيين ، وتتصّ على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال . وتتظر كلّ دولة طرف ، أيضًا في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتقاسم تلك

المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى ، عندما يكون ذلك ضرورياً للتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية والمطالبة بها واستردادها)) .

ولا مشاحة في أنّ حق المجتمع البحريني في حماية مصالحه الجوهرية في محاربة الفساد وما ينجم عنه من أoxم العواقب على مناحي الحياة العامة كافة ، حقّ مقطوع به ، يتأبّى على الحجاج ، كلّما كان السبيل إلى ذلك نصوصاً منزّهة عن مثالب عدم الدستورية ، شأن النصوص الطعينة ، على ما سلف من أسباب . بحسبان أنّ ذلك يتنزّل في إطار السياسة التشريعية التي يملك المشرّع زمامها ، دونما معقّب من هذه المحكمة على مدى ملاءمتها أو بواعتها أو ظروف تطبيقها ، فتلك من إطلاقات المشرّع طالما التزم سمت الدستور ودراً عن نفسه شائبة مخالفته . وليس ثمة ، بعد ، من سبيل لأن يُنخذّ الحقّ في حماية الحياة الخاصة وما يستلحقه من الحق في حماية عناصر الدّمة المالية ، جُنّة يعتصم بها من قد يلغّ في المال العام ، أو يلتبس إلى الفساد سبيلاً . ذلك أنّ قضاء هذه المحكمة قد استقرّ على أنّ الحق في الحياة الخاصة ، وإن كان لا يُمنح تفضّلاً ولا يتقرّر إيثاراً ، فإنه لا يستعصي على التنظيم التشريعي ، وليس له من نفسه ما يعصمه دونه ، فالدستور لا يغلّ يد المشرّع عن التدخّل لتنظيم هذا الحق ، بحسبان أنّ صون الحقوق الدستورية كافة يفترض بالضرورة إمكان مباشرتها من دون قيود جائرة تهدرها أو تعطلّ جوهرها سواء بنقضها أو بانقاصها من أطرافها ، وليس إسباغ حصانة عليها تعفيها من تلك القيود التي تقتضيها مصالح الجماعة.

وحيث إنّ الحاصل من جماع ما تقدّم ، أنّ مناعي الطّالب مفتقرة في وجوها كافة لما يظاهرها ، غير قائمة على ما يساندها ، وأنّ النصوص الطّعينة غير مشوبة بمخالفة أيّ نصّ آخر من الدستور ، فإنّ القضاء برفض الطّلب يكون ، من ثمّ ، متعيّناً . وعند هذا الحد تقف سلطة القاضي الدستوري ، الذي يستنفذ ولايته ، بالفصل في دستورية النصّ الطعين ، سواء برفض مناعي العوار أو بإبطال النصّ من دون امتداد إلى البديل ، على النحو الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة . حيث يؤوّل ذلك البديل ، تعديلاً أو إلغاءً للنصّ غير المقضي بعدم دستوريته - شأن

النصوص الطّعية في الطّلب المائل - إلى السلطة التشريعية ، في إطار سلطة التقدير التي تملكها ، على النحو الذي ترتّبه وفي الزمن الذي ترتضيه .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة برفض الطّلب وألزمت الطّالب بالمصروفات .

باسم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين
المحكمة الدستورية

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء ٢٧ يناير ٢٠١٦ م ، الموافق ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ ،
برئاسة معالي الشيخ خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة ، رئيس المحكمة .

وعضوية السادة القضاة : الدكتور محمد المشهداني نائب رئيس المحكمة ، والدكتورة ضحى
إبراهيم الزياتي ، ونوفل بن عبدالسلام غريال ، وعلي عبدالله الدويشان ، وسعيد حسن الحايكي ،
وعيسى بن مبارك الكعبي ، أعضاء المحكمة .

وبحضور السيد / محمد إبراهيم الجابر ، أمين السر .

أصدرت الحكم الآتي :

في الدعوى المقيّدة بجدول المحكمة الدستورية برقم (د/٥/٢٠١٤) لسنة (١٣) قضائية .

المقامة من :

محمد عبد القادر حسن القوتي .

وكيلته المحامية رباب عبد النبي سالم العريض .

ضد :

١- صاحب السمو الملكي الأمير رئيس مجلس الوزراء (بصفته) .

٢- وزارة شؤون الإعلام .

٣- ديوان الخدمة المدنية .

ويمثلهم جهاز قضايا الدولة .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع من ديسمبر سنة ٢٠١٤م ، أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى الأمانة العامة للمحكمة الدستورية ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرة (ط) من المادة (٢٥) من المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ ، بإصدار قانون الخدمة المدنية والمادتين (٨/٢٤١ و ٢٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧م ، لمخالفتها أحكام المواد (٢) ، (٤) ، (٩) ، (١٣) ، (١٨) ، (٢٠) و (٣١) من الدستور ، وإلزام المدعى عليهم المصروفات والأتعاب .

قدّم ممثل جهاز قضايا الدولة مذكرة طلب فيها الحكم ، أولاً : بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة . وثانياً : برفض الدعوى مع إلزام رافعها الرسوم.

وقدّم وكيل المدعي مذكرة برده ، وطلب الحكم له بطلانيته الواردة بلائحة دعواه .

ونُظِرَت الدعوى على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، وقررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى قد أقام قبل المدعى عليهم ، الدعوى رقم (٤/٥٩٣٤/٢٠١٣) أمام المحكمة الكبرى المدنية بدائرة إدارية ، طالباً الحكم ، أولاً : وقبل الفصل في الموضوع بضمّ ملف خدمة المدعى لاستجلاء أسباب وقفه عن العمل ، والوقوف على القرارات التي صدرت بحقه ، وثانياً : الحكم بإلغاء قرار وقف

المدعي عن العمل واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عن ذلك من آثار مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب .

وأثناء نظر الدعوى ، عدّل المدعي طلباته بموجب لائحة خلّص فيها إلى طلب الحكم :

أولاً: بإلغاء قرار وقف المدعي عن العمل وقرار فصله عن العمل بغير الطريق التأديبي واعتبارهما كأن لم يكونا مع ما يترتب عن ذلك من آثار أهمّها عودة المدعي إلى عمله .

وثانياً: بإلزام المدعي عليهم بأن يؤدوا إلى المدعي مبلغ ثلاثين ألف دينار تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته جرّاء إيقافه عن العمل وفصله بغير الطريق التأديبي من دون سبب سائغ ومشروع ، مع إلزام المدعي عليهم بالمصروفات والأتعاب .

تداولت الدعوى بالجلسات أمام المحكمة الكبرى الإدارية ويجلسة ٢٨/٥/٢٠١٤ م ، حكمت المحكمة برفض الدعوى وإلزام رافعها المصاريف والأتعاب.

وإذ لم يرتض المدعي هذا القضاء فقد طعن عليه بطريق الاستئناف رقم (٢٧٤٦) لسنة ٢٠١٤ ، ودفع في لائحة استئنافه بعدم دستورية الفقرة (ط) من المادة (٢٥) من المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ م ، بإصدار قانون الخدمة المدنية ، والمادتين (٨/٢٤١) و(٢٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ ، وهي التي صدر قرار فصل المستأنف في ظلّها، والمادة (٤١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢ ، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصّادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ ، على فرض أن هذه الأخيرة هي واجبة التطبيق .

وبجلسة ٢٥/١١/٢٠١٤ م ، قدّرت محكمة الاستئناف العليا المدنية جديّة الدفع ، وصرّحت للمستأنف برفع دعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة .

وحيث إنّ جهاز قضايا الدولة قد دفع بعدم قبول الدعوى لاستفادة المدعي من النصّ الطعين على سند من القول مؤداه أن المدعي قد عُيّن في وظيفته بقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ ، بتعيينه مديراً بدلاً ممن كان يشغل هذا المنصب قبله ، وبالتالي فقد تم فصل هذا الأخير بغير الطريق التأديبي عند تعيين المدعي بوظيفته ، بما مؤداه انتفاء مصلحة المدعي في الطعن المائل لاستفادته من مزايا النصّ الطعين ، بما يتعيّن معه الحكم بعدم قبول الدعوى المائلة لانتفاء المصلحة .

وحيث إنّ هذا الدفع مدحوض بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن شرط المصلحة في الدعوى الدستورية وهو شرط لازم لقبولها ، مناطه أن يكون ثمة ارتباط بين المصلحة في الدعوى الموضوعية التي أثير فيها الطعن بعدم الدستورية وبين المصلحة في الدعوى الدستورية ، على نحو يكون معه الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها كلياً أو جزئياً المطروحة على محكمة الموضوع ، بحيث يتغيّر المركز القانوني للطاعن في النزاع الموضوعي بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها . ولا يتم ذلك إلا باجتماع شرطين ، أولهما : أن يقوم الدليل على أن ضرراً واقعياً ومباشراً لحق بالمدعي جرّاء تطبيق النصّ الطعين عليه ، ومنفصلاً عن مجرد مخالفته للدستور ، وثانيهما : أن يكون هذا الضرر عائداً في مصدره وسببه إلى النصّ المطعون عليه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً .

وحيث إنّ المادة (٢٥/ط) من المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠م ، بإصدار قانون الخدمة المدنية تنص على أنه : " تنتهي خدمة الموظف لأحد الأسباب التالية : (الفقرة ط) الفصل بغير الطريق التأديبي وفقاً للحالات والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وذلك دون إخلال بأحكام القوانين والأنظمة المقررة لذلك " ، وتنص المادة (٨/٢٤١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦م ، على أنه : " تنتهي خدمة الموظف لأحد الأسباب التالية (فقرة ٨) الفصل بغير الطريق التأديبي لأي من الأسباب المنصوص عليها في المادة (٢٤٢) من هذه اللائحة " . كما تنص المادة (٢٤٢) منها

على أنه : « يجوز فصل الموظف بغير الطريق التأديبي متى صدر مرسوم أو أمر ملكي أو قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعيين أحد شاغلي الوظائف العليا ومن في حكمهم في ذات الوظيفة التي يشغلها الموظف ، وذلك ما لم يتضح اتجاه الجهة الحكومية بشكل قاطع إلى نقله أو تعيينه في وظيفة أخرى » .

وحيث إن النزاع في الدعوى الموضوعية يدور حول طلب الحكم ببطلان القرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٢ ، الصادر عن سمو رئيس مجلس الوزراء ، بفصل المدعي بغير الطريق التأديبي ، الصادر استناداً إلى المواد الطعينة سالفة البيان مع التعويض ، فإن المصلحة الشخصية المباشرة للمدعي تتحقق في الدعوى الدستورية الماثلة ، بحسبان أن الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون عليها ينعكس على طلباته الموضوعية ويحقق له الترضية القضائية التي ينشدها . ويغدو من ثم دفع ممثل الحكومة بعدم قبول الدعوى لاستفادة المدعي من مزايا النصوص الطعينة ، متهاًتراً . آية ذلك أن الإخلال بالحقوق التي يدعيها الطاعن إنما يرتدّ إلى صدور قرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٢ ، استناداً إليها وإنفاذاً لمقتضياتها ، مما يغدو معه شرط المصلحة متوافراً .

وحيث إنه لا ينال مما سبق صدور القرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢ ، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ ، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٢ م ، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٢/٩/٦ م ، والتي عمل بها من اليوم التالي لتاريخ النشر ، والذي نصّ في المادة الثالثة من مواد الإصدار على أن : « تلغى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ ، والصادرة بالقرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام اللائحة التنفيذية المرافقة لهذا القرار » . ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقرّ على أن إلغاء النصّ التشريعي المطعون عليه لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم دستوريته من قبل من طُبّق عليهم ذلك النصّ خلال فترة نفاذه ، وترتّب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم ، بما يتعيّن معه بالتالي قبول الدعوى الماثلة .

وحيث إنه عن نطاق الدعوى ، فإن قضاء هذه المحكمة قد اطرّد على أن نطاق الدعوى الدستورية يتحدّد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام محكمة الموضوع وفي الحدود التي تقدر فيها جديته . وإذ إنّ الدفع الذي أبداه المدعي - في الدعوى الماثلة - أمام محكمة الموضوع ، والتصريح له بإقامة دعواه الدستورية ، قد انصبّ على نصّ المادة (٢٥/ط) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ ، والمادتين (٨/٢٤١) و(٢٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ ، والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ ، فإن نطاق الدعوى الماثلة يتحدّد في هذه المواد .

وحيث إنّ هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسة ٢١/١٢/٢٠١٥ م ، في القضية رقم (د/٤/٢٠١٤) لسنة (١٣) قضائية ، برفض الدعوى طعنًا على نصّ المادة (٢٥/ط) من قانون الخدمة المدنية رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ ، والمادة (٨/٢٤١) والمادة (٢٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بالعدد (٣٢٤٢) بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٥ م .

وحيث إنّ الفقرة الأولى من المادة (١٠٦) من الدستور تنص على أن : « تنشأ محكمة دستورية من رئيس وستة أعضاء يعيّنون بأمر ملكي لمدة يحددها القانون ، وتختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت الفقرة الأولى من المادة (٣١) من المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٢ ، بإنشاء المحكمة الدستورية بأنّ : « أحكام المحكمة وقراراتها الصادرة في المسائل الدستورية تكون ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتنتشر في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يومًا على الأكثر من تاريخ صدورها » ، ومعنى ذلك أن للدعوى الدستورية شأنًا غير شأن الدعاوى العادية بحسبان أن الخصومة فيها عينية تستهدف الطعن في النصّ القانوني ابتغاء الحكم بعدم دستوريته .

وتكون الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية بعدم دستورية نصّ تشريعي أو بتقرير دستوريته ملزمة لجميع جهات القضاء ، عملاً بالمادة (٣١) آنفة البيان التي تسبغ عليها الحجية المطلقة فلا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت بشأنها ، بل ينصرف هذا الأثر إلى الكافة ، فإذا ما أثير طعن في دعوى تالية بشأن عدم دستورية نصّ سبق للمحكمة الدستورية القضاء بعدم دستوريته ، أو بتقرير دستوريته وسلامته بالتالي من جميع العيوب وأوجه العوار ، كانت هذه الدعوى غير مقبولة لسابقة الفصل في المسألة الدستورية محلّها . وهو ما أكدته المذكرة التفسيرية للدستور المعدّل في معرض إيضاحها لنصّ المادة (١٠٦) منه .

ولمّا كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل في دستورية المادة (٢٥/ط) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ ، والمادتين (٨/٢٤١) و(٢٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ ، والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ . وقد سبق للمحكمة الدستورية أن حسمت المسألة الدستورية المثارة في الدعوى الماثلة بأن قضت برفض الدعوى على ما سلف بيانه.

وكان مقتضى نصّ المادتين (٣٠) و(٣١) من المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٢ ، بإنشاء المحكمة الدستورية أنّ أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن ، وأن أحكام المحكمة وقراراتها الصادرة في المسائل الدستورية تكون ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وتنتشر في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ، بحسبانها قولاً فصللاً لا يقبل تأويلًا ولا تعقيماً من أي جهة كانت ، وهي بعد حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه مرة أخرى . بما يتعيّن معه الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل في المسألة الدستورية محلّها .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وألزمت المدعي المصروفات .

إعلان هيئة تنظيم الاتصالات

إعلان بشأن عزم هيئة تنظيم الاتصالات بإلغاء الترخيص الممنوح إلى مؤسسة تصاميم لتكنولوجيا المعلومات

استناداً للمادة (٣٥) من قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢، تعلن هيئة تنظيم الاتصالات عن عزمها بإلغاء الترخيص العادي لخدمات الانترنت الممنوح إلى مؤسسة تصاميم لتكنولوجيا المعلومات بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣. وفي حالة قيام أي شخص بالاعتراض على هذا الإعلان، يرجى إخطار الهيئة بذلك كتابياً مع ذكر الأسباب لذلك في موعد أقصاه ٣٠ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هيئة تنظيم الاتصالات

إعلان بشأن عزم هيئة تنظيم الاتصالات بإلغاء التراخيص الممنوحة إلى لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م.

بناءً على طلب من لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م.، تعلن هيئة تنظيم الاتصالات عن عزمها بإلغاء التراخيص التالية:

- ١- الترخيص العادي لخدمات الانترنت الممنوح إلى لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م. بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤.
- ٢- الترخيص الممتاز لخدمات الاتصالات الدولية الممنوح إلى لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م. بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥.
- ٣- الترخيص الممتاز للخدمات الوطنية الثابتة الممنوح إلى لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م. بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥.
- ٤- الترخيص العادي لتقديم خدمات القيمة المضافة الممنوح إلى لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م. بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥.

وفي حالة قيام أي شخص بالاعتراض على هذا الإعلان، يرجى إخطار الهيئة بذلك كتابياً مع ذكر الأسباب لذلك في موعد أقصاه ٣٠ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هيئة تنظيم الاتصالات

تنويه

يعاد نشر الجداول الخاصة بالوكالات التجارية المنشورة في العدد ٣٢٤٧ الصادر في ٤ فبراير ٢٠١٦، لورود أخطاء في الجداول المذكورة، وذلك بعد تصويب تلك الأخطاء.

تشهد إدارة شئون الشركات

بوزارة الصناعة والتجارة

بأن الوكالات التجارية المدرجة بياناتها تم تسجيلها

وفقاً لقانون الوكالة رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ م

العلامة التجارية	المنتجات	اسم الموكل وجنسيته وعنوانه	اسم الوكيل وعنوانه	رقم القيد
MARITIME	المنتجات البحرية	-MARITIME INTERNATIONAL -UNITED STATES OF AMERICA -1186PETROLEUM RKWY BROUSSARD LA70518 USA,BROUSSARD	المناعي لخدمات السيارات PO NO:105,BLOCK: 704	12018
SHURJOINT	GROOVED FITTINGS,FLAN GES AND VALVES,THRE ADEEL FITTINGS	-SHURJOINT PIPING PRODUCTS INC -TAIWAN,PROVINCE OF CHINA -3F 130 XINHO 3 RD RD.TAEPEI- 114,TAIWAN,TAIWAN	مشاريع سلمان التجارية PO NO: 37339,BLOCK:327	12021
RBA	FIRE HYDRANT/ TELECOMMUN ICATION CASTINGS AND ITS ALLIED ITEMS, GREY CAST IRON/DUCTILE IRON,MANHOL E COVERY FRAME	-RBA FERRO INDUSTRIES PRIVATE LIMITED - INDIA -2/6 SARAT BOSE RODE,SUITE 808,CENTERAL PLAZA,KOLKATA- 700020,WEST BENGAL- INDIA,WEST BENGAL	العجمي للمقاولات والتجارة PO NO: 33075 BLOCK: 721	12017

DE BEERS	DIAMOND JEWELLERY AND LUXURY PRODUCTS	-DE BEERS DIAMOND JEWELLERS LIMITED -UNITED KINGDOM -45 OLD BOND STREET LONDON, WIS 4QT, UNITED KINGDOM, LONDON-UK	مجموعة عبد الجبار الكوهجي ش.م.ب مقفلة PO NO, BLOCK:365	12016
KANDI	دراجات نارية	-ZHEJIANG KANDI VEHICLES CO LTD -CHINA -JINHUA RIAL ZONE, JINHUA CITY, ZHEJIANG PROVINCE, CHINA, ZHEJIANG	وكالات روكرز للدراجات النارية PO NO: 32604, BLOCK: 428	12019
PROXIMEX SURVEILLANT	برامج تقنية COMPUTER PROGRAMS, MAINTENANCE SERVICES	-PROXIMEX CORPORATION -UNITED STATES OF AMERICA -440 N. WDFE RODE SUNNYVALE CA 44085, SUNNYVALE, CA	شركة اكسبايد للاستشارات ش.ش.و PO NO, BLOCK:428	12020
ANNOVI	PRESSURE WASHERS, BLUE CLEAN	-ANNOVI REVERBERI S.P.C -ITALY -VIA MARTIN L. KING 3, MODENA	كانو لمعدات الورش PO NO, BLOCK: 646	12022
WASH TEC	AUTO MOBILES WASH PARTS	-WASH TEE CLEANING TECHNOLOGY GMBH -GERMANY -ARGONSTRABE 7 86153 AUGSBURG	كانو لمعدات الورش PO NO, BLOCK: 646	12023
DULUX ICI	PAINTS	-SAUDI CHEMICAL INDUSTRIES COMP.LTD -SAUDI ARABIA -P.O BOX 18417 JEDDAH-KSA, JEDDAH	النجار للديكور والتصميم PO NO: 26933, BLOCK: 704	12024
HMC	HMC PRODUCTS AND HMC PARTS, INCL	-HIUNDAI MOTOR COMPANY -KOREA REPUBLIC OF - 231 YANGJAE-DONG SEOCHU-GU, SEOUL	شركة فرست موتورز ذ.م.م PO NO:26, BLOCK: 634	12025
NEXEN	TIRES	-NEXEN TIRE CORPORATION -KOREA REPUBLIC OF -NEXEN TIRE 3F-796-27 BANGBAE-DONG, SEOUL	كراج المتسابقون PO NO, BLOCK: 1014	12026

DUNAR	DUNAR COOKING OIL,DUNAR BASMATI RICE,DUNAR TEA,DUNAR PULSES,DUNAR SPICES	AL YAS GATE GENERAL TRADING LLC -UNHTED ARAB EMIRATES -PO BOX 73339,DUBAI	شركة حسن محمد جواد واولاده مساهمة مغلقة PO NO: 430,BLOCK: 518	12027
DURUSU	NATURAL SPRING WATER	-SAPANCA DURUSU KAYNAK PAZARLAMA. TIC.A.S. -TURKEY -CAYICI MAH.ASLANKORPI SOK.NO:16/SAPANCA/SA KARYA-TURKEY,	بحرين ايلند تريندغ PO NO,BLOCK: 913	12028
CHAKIAT	SHIPPING SERVICES	-CHAKIAT AGENCIES PVT.LTD -INDIA -FLAT NO:103,PAVANI PLAZA,KHAIRATABAD,H YDERABAD- 500004,A.P.HYDERABAD	وكالة حسان البحر للبواخر ذ.م.م PO NO,BLOCK: 336	12029
TRIUMPH	دراجات نارية وقطع غيارها	-ALFARDAN GROUP HOLDING -QATAR -GRAND HAMAD AVENU ALFARDAN CENTER PO BOC 9948 QATTAR,DOHA	شركة عالم الدراجات النارية ذ.م.م PO NO,BLOCK: 412	12030
UM	UM MOTORCYCLES AND SPAREPARTS	-UM INTERNATIONAL LLC -CHINA -175 SW 7THSTREET,SUITE 1912,MIAMI FL, 33130,FLORIDA	وكالات روكرز للدراجات النارية PO NO: 32604,BLOCK: 365	12031
LOEWE	ZNEN MOTORCYCLES AND SPAREPARTS	-TAIZHOU ZHONGNENG IMPORT AND EXPORT -CHINA	وكالات روكرز للدراجات النارية PO NO: 32604,BLOCK: 365	12032
LOEWE	DISTRIBUTION OF LOEWE PERFUMES IN BAHRAIN LOCAL MARKET	-PERFUMES LOEWE -SPAIN -PERFUMED LOEWE,ISLA DE JAVA 33,28034,MADRID,SPAIN, MADRID	الحواج PO NO,BLOCK: 356	12033

ONE-TIFF	AUTOMOTIVE REVERSE SENSORE CAMERAS,AUT OMOTIVE ELECTRONIC RUST PROTECTION,A UTOMOTIVE CHEMICAL PRODUCTS,AU TOMOTIVE WINDOW TINTING FILM	-Q GLOBAL -AUSTRALIA -26 FLINDERS PARADE,NORTH LAKES QLD,4509,AUSTRALIA,	شركة مونتريال للسيارات ش.ش.و لمالكا ابراهيم الشيخ صالح PO NO,BLOCK: 224	12034
HUADONG POWER GENERATOR	COMPLETE RANGE OF THE DIESEL GENERATOR SETS AND SPARE PARTS	-YANGHOU HUADONG POWER MACHINE CO.LTD -CHINA -NO 58 SHOUANGJIN RODE JIANGDU JIANASU CHINA,	المناعي لخدمات السيارات PO NO: 105BLOCK: 635	12035
COURVOISIE R(COGNAC)	WINE	-FIX WINES & SPIRITE -CYPRUS -H MEGAROU ALEXANDROUS ST.AGLANTZIA,2121,NIC OSIA	مجموعة فنادق الخليج – جلف براندز انترناشونال PO NO: 580,BLOCK: 337	12036
EMILIO LUSTAU	SHERRIES	-EUROPVIN SAS -FRANCE -CHRISTOPHER CANNO,65 COUR SAINT LOUIS,33300,BORDEAUX	مجموعة فنادق الخليج – جلف براندز انترناشونال PO NO:580,BLOCK:337	12037
SANTIAGO DE CUBA	RUM	-COMPAGNIE DE GUYENNE -FRANCE -26.RUE PASCAL COMBEAU-BP 10-16101 COGNAC CEDEX-FRANCE	مجموعة فنادق الخليج – جلف براندز انترناشونال PO NO:580,BLOCK:337	12040

CHLOE	CORE PRODUCTS (CLOTHES), ACCESSORY PRODUCTS (SHOES,EYE WEAR,PERFUMES,SEIMMING SUITS)	-CHLOE INTERNATIONAL S.A.S. -FRANCE -5-7 AVENUE PERCIER,75008 PARIS,FRANCE,PARIS	بوتيك ساكوش PO NO,BLOCK: 428	12038
BALENCIAGA	BAGS,SHOES,RTW,PERFUMES AND ACCESSORIES	-BELNCIAGA -FRANCE -15 RUE CASSETTE,75006,PARIS	بوتيك ساكوش PO NO,BLOCK: 428	12039
ANAKENA WINES	WINES	-ANAKENA -CHILE -ALONSO DE COEDOVA,5151 07 1103 LAS CONDES,SANTIAGO	مجموعة فنادق الخليج - جلف براندز انترناشيونال PO NO: 580,BLOCK: 337	12041
PIRELLI	VEHICLE TYRES	PIRELLI TYRE (SUISSE) SA (MIDDLE EAST) -UNHTED ARAB EMIRATES -P.O BOX.487919.DUBAI	على احمد الكويتي PO NO: 1804,BLOCK: 304	12042
LA RIOJA ALTA	WINES	LA RIOJA ALTA.S.A. -SPAIN	مجموعة فنادق الخليج - جلف براندز انترناشيونال PO NO: 580,BLOCK: 337	12043
KEN	POWER TOOLS	-SHANGHAI JINLANG INT.TRADING CO.LTD -CHINA -NO.SXINRONG ROAD,XINQIAO TOWN.SONG JIANG DISTRICT,SHANAHAI	اللمسة الرخامية للتجارة PO NO,BLOCK: 704	12044

MERCEDE S BENZ	MERCEDES BENZ FRAGRANC E AND TOILETRY LINE	-INCC GROUP -FRANCE -85,AVENUE DE SAINT CLOUD 78000,VERSAILLES,FRAN CE	الحواج PO NO,BLOCK: 356	12045
JONWAY	سيارات - قطع غيارها - اكسسورات	-ZHEJIANG JONWAY AUTOMOBILE CO.LTD -CHINA -DATANG VILLAGE,JIANTIO TOWN,SANMEN COUNTY,TAIZHOU CITY,ZHEJIANG PROVINCE,CHINA,P.C.317 109	شركة مونتريال للسيارات ش.ش.و. لمالكها ابراهيم الشيخ صالح PO NO,BLOCK: 224	12047
PALSON	HOUSEHOLD APPLIANCES	-PALSON PEQUENOS ELECTRODOMESTICOS -UNHTED ARAB EMIRATES -PO BOX: 61434,JEBEL ALI FREE ZONE,DUBAI,UAE,DUBAI	مؤسسة التجهيزات الالكترونية PO NO, BLOCK: 320	12048
LABORAT ORIES FOURNIER	مواد صيدلانية	-LABORATORIES FOURNIER S.A -FRANCE -28 BOULEVARD CLEMENCEAU,21000 DIJON,FRANCE	صيدلية البحرين ومتجرها العمومي PO NO: 403,BLOCK: 701	12050
ABBOTT	المواد الصيدلانية	-ABBOTT LABORATORIES S A -SWITZERLAND -NEUHOFSTRASSE, 23,CH,6341,BAAR ZUG SWISS,BAAR ZUG	صيدلية البحرين ومتجرها العمومي PO NO,BLOCK: 304	12049
P.G.O SCOOTERS	SALE OF SCOOTERS & SERVICES,SP ARE PART SAL & ACCESSORIES	-SOCIETE COMMERCIALE EURO TAIWANESE -TAIWAN,PROVINCE OF CHINA	المدينة للدراجات النارية PO NO, BLOCK: 923	12051

MONACO	SPAREPARTS, MOTORCYCLES AND BYCYCLES	-TAIZHOU ZHONGNENG MOTORCYCLE CO.LTD -CHINA -NO.389XINWEN RODE,XINQIAO TOWN,LUIQIAO DISTRICT,TAIZHOU CITY,ZHEJIANG PROVINCE	موناكو للدراجات النارية PO NO,BLOCK: 923	12052
HIGER	الباصات وقطع الغيار BUSES	-HIGER BUS COMPANY LIMITED -CHINA -NO.288 SUHONG RODE,SUZHOU INDUSTRIAL PARK, CHINA 215026	شركة عبد الله بن احمد بن هندي ش.م.ب مقفله PO NO: BLOCK: 356	12054
JAGERMEISTER	مشروبات روحية LIQUOR	-MAST JAGERMEISTER AG -GERMANY -JAGERMEISTERSTRABE 7-15,38296	مجموعة فنادق الخليج - جلف براندز انترناشيونال PO NO, BLOCK: 356	12055
HDK	HDK,A DALLE GOLF CAR &UTILITY VEHICLE & RELATED SPARE PARTS & ACCESSORIES	-XIAMEN DALLE ELECTRICAL CAR CO.LTD -CHINA -NO.56,YANG HE ROAD,XIN YANG INDUSTRIAL AREA HAI CANG DISTRICT,XIAMEN,CHINA	السا للتجارة PO NO:0,BLOCK: 341	12077
KOREMOTO	KOREMOTO SCOOTERS,K OREMOTO MOTORCYCLES AND RELATED SPAREPARTE AND ACCESSORIES	-KOREMOTO CORPORATION (HONGKONG) LIMITED -HONG KONG -P.O.BOX:RM 1005,10/F,HOKING COMMERCIAL CENTER,2-16,FA YUEN STREET,MONGKOK, KL HONG KONG	السا للتجارة PO NO,BLOCK: 341	12078
EICHER	VEHICLES	-VE COMMERCIAL VEHICLS LIMITED -INDIA -3 RD FLOOR,SELECT CITY WALK,A-3,DISTRICT CENTRE,SAKET,NEW DELHI-110017,INDIA,NEW DELHI	شركة الزياني للسيارات (زياني موتورز) PO NO:26,BLOCK: 635	12079

JOYCE- JOYCE PLUS- EURO TOX-TAG- APHR ODITE- JOLINE- EAGINA- AIRTIME	المنظفات ومستحضرات التجميل	-ARBA KIMYASAL TEMIZLIK VE KOZMETIK URUNLERI -TURKEY -ADNAN KAHVECI MAHALLESİ,GOKBOYU SOKAK NO7 BEYLIKDUZU,ISTANBUL, TURKEY	بحرين ايلند ترينغ PO NO:MBLOCK: 913	12082
ACCOLAD E WINES	المشروبات الروحية	-ACCOLADE WINES LTD -UNITED KINGDOM -ACCOLADE HOUSE,THE GUILDWAY OLD PORTSMOURTH RODE GUILDWAY SURREY GU3 1LR UK,GUILDFORD	مجموعة فنادق الخليج - جلف براندز انترناشيونال PO NO:580, BLOCK:337	12080
VOK BEVERAGES	المشروبات الروحية	-VOK BEVERAGES PTY LTD -AUSTRIA -SOUTH AUSTRALIA 162 CROSS KEYS ROAD SALISBURG SOUTH SA5106,SALISBURG	مجموعة فنادق الخليج - جلف براندز انترناشيونال PO NO:580, BLOCK:337	12081
EL HASSAN & EL HOUSSEN	اللحوم	-EL HASSAN &EL HOUSSEN FOR INVESTEMENT INDUSTRIES & TRADING GROUP -EGYPT -AREA PORTSAID CAIRO RODE PORTSAID INDUSTR,	ميتر للتجارة العامة PO NO:2836,BLOC K:346	12083
PAGANI,W IESMONN, KOENIGSE GG,TRAVE RT SON BILSES,LA ZARETH BIKES	السيارات والدراجات النارية	-NAHWASHARQ COMPANY LTD -SAUDI ARABIA -DABAB STREET,RIYADH KINGDOM OF SAUDI ARABIA,RIYADH	سفنز موتورز ذ.م.م PO NO:60777, BLOCK:346	12084
MILAVITSA	الملابس الجاهزة النسائية	-CJSC MILAVITSA MINSK -BELARUS 28 NOVOVILENSKAYA ST.MINSK 220053,MINSK	عبد المجيد الخزاعي للتجارة PO NO:MBLOCK: 925	12085

GOODY,TR EVA,COFI QUE,VELO R,OMELAC ,GOODY LIFE	مواد غذائية	SAUDI GOODY PRODUCTS MARKETING CO LTD -SAUDI ARABIA PO BOX 427 JEDDAH 21411 KINGDOM OF SAUDI ARABIA,JEDDA	بحرين ايلند ترينغ PO NO: BLOCK:913	12086
TONG YANG MAGIC	الأجهزة الكهربائية المنزلية	-TONGYANG INC. -KOREA REPUBLIC -WEST WING 17 TH SIGNATURE TOWER 100 CHEONGGYECHON- ROJUNG-GU SEOUL 100- 230 KOREA,SEOUL	مجموعة كيكسو العالمية ش.ش.و PO NO, BLOCK: 473	12087
GEELY	السيارات وقطع غيارها	-GEELY INTERNATIONAL CORPORATION -CHINA -NO 87 SHI QIAO RODE. HANGZHOH 310022 P R CHINA, HANGZHOU	شركة الوكالة التجارية العالمية للسيارات ذ.م.م PO NO, BLOCK: 701	12088

إعلانات مركز البحرين للمستثمرين

إعلان رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٦
بشأن تحويل شركة مساهمة بحرينية مقفلة
إلى شركة الشخص الواحد

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه الشركة المساهمة البحرينية المقفلة المسماة (شيفرون البحرين للتجارة ش.م.ب/ مقفلة)، المسجلة بموجب القيد رقم ٢٦٠٣٤، طالبة تغيير شكلها القانوني وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، نظراً لتنازل الشركاء جميعهم عن حصصهم إلى شركة (شيفرون آسيا باسيفيك هولدنغ ليمتد)، وبرأسمال مقداره مائتا ألف (٢٠٠,٠٠٠) دينار بحريني. فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦
بشأن تحويل شركة الشخص الواحد
إلى شركة ذات مسؤولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مكتب المحامي كميل صادق العلوي، نيابة عن شركة الشخص الواحد المسماة (كلر فول موون للتجارة ش.ش.و)، لمالكها آمنة إبراهيم العبداني، المسجلة بموجب القيد رقم ٨٨٨٢، طالبا تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، وبرأسمال مقداره خمسون ألف (٥٠,٠٠٠) دينار بحريني، وإدخال السيد/ جاسم بن حسن بن جاسم العتيق والسيد/ ناصر بن عاشور بن حسن السلطان شريكين في الشركة. فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧١) لسنة ٢٠١٦
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسؤولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ مهدي أحمد جاسم الصفاف، مالك المؤسسة الفردية المسماة (تسجيلات المنتظر)، المسجلة بموجب القيد رقم ٦٦٧٠، طالبا تحويل الفرع رقم (١٠) من المؤسسة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، وبرأسمال مقداره ألف ومائتان وخمسون ألف (١,٢٥٠) دينار بحريني، وإدخال كل من السيد/ كنارا فالابيل محمد، الهندي الجنسية، والسيد/ عبد الجبار برايانثيرا فالابيل، الهندي الجنسية، شريكين في الشركة.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحويل شركة الشخص الواحد إلى شركة ذات مسئولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه شركة الشخص الواحد المسماة مركز (سيرام التخصصي لطب الأسنان ش.ش.و)، لمالكها السيد / محمد أمين محمد الأنصاري، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٠٧٠٩، طالبة تغيير شكلها القانوني وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة لمزاولة نشاط مركز طبي عام، وبرأس مال مقداره مائتان وخمسون ألف (٢٥٠,٠٠٠) دينار بحريني، وإدخال كل من السادة: علي عبد الوهاب عبد الله آل نصر الله، عادل محمد أمين عبد الرحمن الأنصاري، حيدر حمدي دخیل الفياض شركاء في الشركة إلى جانب المالك الأصلي السيد / محمد أمين محمد الأنصاري. فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن إشهار انتهاء أعمال تصفية فرع الشركة الأجنبية (ماكسيكون كونتينر لاين ش.ذ.م.م)

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه الشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة (ماكسيكون كونتينر لاين ش.ذ.م.م)، المسجل فرعها العامل في مملكة البحرين بموجب القيد رقم ٨٦٣٦١، طالبة إشهار انتهاء أعمال تصفية الفرع المذكور تصفية اختيارية وشطبها من السجل التجاري، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون (٢١) لسنة ٢٠٠١. فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٦ بشأن إشهار انتهاء أعمال تصفية شركة (الوطنية الدولية لحقوق الفكرية ش.ش.و)

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه مكتب شركة كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م، نيابة عن شركة الشخص الواحد المسماة

(الوطنية الدولية للحقوق الفكرية ش.ش.و)، المسجلة بموجب القيد رقم ٥٦٠٣٣، والمملوكة للشركة الوطنية للاتصالات ش.م.ك/ مقفلة، طالباً إشهار انتهاء أعمال تصفية شركة الشخص الواحد المذكورة تصفية اختيارية وشطبها من السجل التجاري، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٦

بشأن تحويل شركة ذات مسئولية محدودة

إلى شركة الشخص الواحد

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه الشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة (كنوز للاستثمار العقاري ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٦٧٩٣٨، طالبة تغيير شكلها القانوني وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، نظراً لتنازل السيد/ عبد الحميد ناصر عبد الرحيم الناصر عن كامل حصصه في الشركة، وبرأس مال للشركة مقداره مائتان وخمسون ألف (٢٥٠,٠٠٠) دينار بحريني.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٦

بشأن تغيير جميع شركاء شركة إتش إيه إيه

لتطوير العقارات ذ.م.م

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مكتب شركة التضامن المهنية المتخصصة (مور ستيفنيز)، نيابة عن الشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة (إتش إيه إيه لتطوير العقارات ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩١٧٨٤، طالباً شطب اسمي الشريكين في الشركة السيد/ هاني علي عبد الله خميس عبد الله، والسيد/ أحمد علي عبد الله خميس عبد الله، نظراً لتنازلهما عن حصصهما في الشركة، وأن تصبح الشركة مملوكة لكل من:

- ١ - شركة ملتيكوم القابضة ذ.م.م، المسجلة بموجب القيد رقم ٧١٩٩١، ونسبة ٥٠٪.
 - ٢ - شركة ملتيكوم ريل استيت ذ.م.م، المسجلة بموجب القيد رقم ٨١٥٦٩، ونسبة ٥٠٪.
- فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٦
بشأن تحويل شركة مساهمة بحرينية
مقفلة معفاة مقيمة
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مكتب شركة كي بي إم جي للاستشارات ذ.م.م، نيابة عن الشركة المساهمة البحرينية المقفلة المعفاة المقيمة المسماة (يوسي إيه للتأمين ش.م.ب.م/ مقيمة)، المسجلة بموجب القيد رقم ٢٦١٢٠، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة المذكورة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره أربعة عشر مليون (١٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٦
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه المؤسسة الفردية المسماة (خياطة أميمة)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٢٦٩٥، طالبة تحويل الفرع رقم ٥ منها المسمى (برادات السبيعي) إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) دينار بحريني، وإدخال السادة التالية أسماؤهم شركاء فيها، وهم:

MOHAMEDKUTTY POOLAKKAL SAIDALAVI (١)

SHIHABUDEEN POOLAKKAL SAYEDALAVI (٢)

SIRAJ THERIYATH HAMZAKUTTY (٣)

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٦
بشأن إشهار انتهاء أعمال تصفية
شركة (جيه إس يو هولدينجز ش.ش.و)

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه شركة الشخص الواحد المسماة (جيه إس يو هولدينجز ش.ش.و)، لملكها راجيف ساوني، المسجلة بموجب القيد رقم ٨٧٧٥٥، والتي تمارس نشاط شركة قابضة لمجموعة شركات تجارية

وصناعية أو خدمات، طالبة إشهار انتهاء أعمال تصفيتها تصفية اختيارية وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٨٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحويل مؤسسة فردية بجميع فروعها إلى شركة ذات مسئولية محدودة (قائمة)

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مكتب شركة التضامن المهنية المتخصصة (مور ستيفنز)، نيابة عن السيد / سمير إلياس عبدالعزيز محمد، مالك المؤسسة الفردية المسماة (مؤسسة النماة لمواد البناء)، المسجلة بموجب القيد رقم ٣٨٦٢٧، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الفردية بجميع فروعها إلى الشركة ذات المسئولية المحدودة القائمة المسماة (جريت تريدينغ ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٨٦٣٢٠.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ تحويل من شركة تضامنية إلى شركة ذات مسئولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مكتب شركة التضامن المهنية المتخصصة، نيابة عن الشركة التضامنية المسماة (مادهوداس كوبالداس)، المسجلة بموجب القيد رقم ٤٦٣، طالبا تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأس مال مقداره مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دينار بحريني.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن إشهار انتهاء أعمال تصفية شركة (إف وإس للخدمات ذ.م.م)

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد / نبيل إبراهيم بوحمود، نيابة عن الشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة (إف وإس

للخدمات ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٢٢٣١، طالباً إشهار انتهاء أعمال تصفية الشركة تصفية اختيارية، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن إشهار انتهاء أعمال تصفية شركة (بيوت المؤيد ذ.م.م) وتحويلها إلى فرع لشركة قائمة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة (بيوت المؤيد ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٧٠٧١، طالبةً إشهار انتهاء أعمال تصفياتها تصفية اختيارية بالكامل وتحويلها إلى فرع لشركة (ترامكو ذ.م.م.و)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٨١٩٦، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، ويعين مكتب (مورستيفنز) مصفياً قانونياً للشركة المصفاة.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية إلى شركة الشخص الواحد

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ محسن علي أحمد الكاتب، مالك المؤسسة الفردية المسماة (الكاتب لصيانة المباني)، المسجلة بموجب القيد رقم ٥١٠٠٤، طالباً تغيير الشكل القانوني للفرع رقم (١) من المؤسسة وتحويله إلى شركة الشخص الواحد، وبرقم تجاري جديد، وبرأسمال مقداره عشرون ألف (٢٠,٠٠٠) دينار بحريني.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٦**بشأن تحويل شركة تضامنية****إلى شركة الشخص الواحد**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مكتب (المستثمرون المحترفون للاستشارات)، نيابة عن الشركة التضامنية البحرينية المسماة (حلويات السيف)، لصاحبتها مريم وزهرة عيسى راشد الحايكي، المسجلة بموجب القيد رقم ٨٠٥٢٦، طالبا تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، وبرأسمال مقداره عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) دينار بحريني، نظرا لتنازل السيدة/ زهرة عيسى راشد الحايكي لشريكها السيدة/ مريم عيسى راشد حسين الحايكي.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور، مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلانات إدارة أموال القاصرين

إعلان ٢٠١٦٠٠٣٣

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى فؤاد يوسف عبدالله بحر، من سكنة قلالي ويحمل رقم سكاني ٦٦٠١١٠٣٠٠، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى عليه إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٣٢

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى أحمد رزق إبراهيم عبدالله من سكنة الرفاع الغربي ويحمل رقم سكاني ٦١٠١٣٥٠٩٠، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى عليه إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٣٤

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى يوسف عيسى راشد شبيب من سكنة الرفاع الشرقي ويحمل رقم سكاني ٥٩٠١١١١٣٢، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى عليه إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢١

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى هلال صالح العلي من سكنة سافره ويحمل رقم سكاني ٥٧٠٠٦٠٢١٤، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى عليه إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢٢

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى أحمد عبدالله عبدالحسن محمد من سكنة جبلة حبشي ويحمل رقم سكاني ٤٩٠١٠٢٩٦٤ ، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢٤

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى عبدالله عبد الرحمن عيسى السعد من سكنة الرفاع الشرقي ويحمل رقم سكاني ٣٣٠٠١٤٨١١ ، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى عليه إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢٦

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفاة هيفاء عبدالله عبد الرحمن الرئيس من سكنة المحرق وتحمل رقم سكاني ٦٨٠٩٠٢٨٤٨ ، أو يدعي بإرث أو دين في تركتها، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفاة المذكورة إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢٧

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفاة فاطمة علي محمد دغيم من سكنة مدينة عيسى وتحمل رقم سكاني ٧٣١٢٠٧٠١٧ ، أو يدعي بإرث أو دين في تركتها، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً إلى المتوفاة إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢٩

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى سعد عبدالله سعد مسفر من سكنة مدينة حمد ويحمل رقم سكاني ٥٣٠٠٥٣٦٧٥، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٠٣

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى خالد ذيب خالد العدوي من سكنة المحرق ويحمل رقم سكاني ٦٣٠٠٧٨٥٢١، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٠٤

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفاة إبتهاج عبدالله عباس مرهون من سكنة المالكية وتحمل رقم سكاني ٧٧٠١٠٩٨٤٥، أو يدعي بإرث أو دين في تركتها، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفاة المذكورة إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٠٨

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى حبيب أحمد حسن عيسى من سكنة الدير ويحمل رقم سكاني ٧٢٠٢٠٠٥٢٠، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٩

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى حسن علي اسكندر ماجد من سكنة المحرق ويحمل رقم سكاني ٨٠٠٧٠٦٠٥٦، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠١٠

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى علي أحمد جعفر ليث من سكنة دار كليب ويحمل رقم سكاني ٨٤٠٦٠٦٢٠٦، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠١١

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى ZAHID IQBAL MOHAMMAD LATIF من سكنة المنامة ويحمل رقم سكاني ٥١٠١٠٥٩٥٥، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠١

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى عيسى علي إبراهيم حبيب من سكنة سماهيج ويحمل رقم سكاني ٦٥٠٠٠٨٠٦٥، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى أحمد غلوم علي جابر من سكنة الرفاع الشرقي ويحمل رقم سكاني ٦١٠١٠٨٢٢٠، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٥٠٣٤٤

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى محمد عايض حميد العتيبي من سكنة الرفاع الشرقي ويحمل رقم سكاني ٥١٠٨٠٩٨٢٠، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٥٠٣٣٦

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى أحمد عبداللطيف راشد السندي من سكنة المنامة ويحمل رقم سكاني ٦١٠٠٠٨٢١٨، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢٠

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى محمد راشد محمد بوهيله من سكنة الرفاع الشرقي ويحمل رقم سكاني ٥٧٠١٢٠٠٤٧، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسدادته وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ٢٠١٦٠٠٢١

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفى مشعان هلال صالح العلي من سكنة سافره ويحمل رقم سكاني ٥٧٠٠٦٠١٤، أو يدعي بإرث أو دين في تركته، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفى المذكور إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلان ١٩٦٣٠٠١٠

نعلن للعموم أن كل من له طلب على المتوفاة زهراء أحمد حسن السلمابادي من سكنة مدينة عيسى وتحمل رقم سكاني ٥٧٠٠١٦٣٧١، أو يدعي بإرث أو دين في تركتها، عليه أن يقدم طلباً كتابياً إلى الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية، وبعدها سوف لن تقبل الإدارة أي إدعاء يقدم إليها في هذا الشأن، كما أن الذي يكون مديناً للمتوفاة المذكورة إعلام الإدارة بدينه تمكيناً لسداده وإبراءاً لذمته منه، ليعلم.

رئيس قسم اجراءات التركات

إعلانات إدارة المحاكم

رقم الدعوى ٥/١٧٧٨/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

NAVEED AHMAD NAZIR AHMAD SHAD

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفى NAVEED AHMAD NAZIR AHMAD SHAD. الرقم الشخصي: ٨٧٠٣٣٤٨٣٢. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوماً، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٥/٦٠١/٢٠١٦/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي/ عبدالمدين عبدالمالك ش: ٨٣٠١٨٧٤٦٤. وكيلته المحامية ايمان علي الحداد ش: ٧٧٠٤٠٩٧٨٤. المدعى عليه/ حميد أحمد محمد علي ش: ٦١٠٠٧٦٠٨٦ منزل ١٧٦ طريق ١٤٠٥ مجمع ٣١٤ النعيم. صفة الدعوى/ مطالب عمالية. لذا تعلن إدارة الدعوة العمالية للمدعي عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت اجتماع في ٢٠١٦/٣/٢م لنظر الدعوى وليعلم

إدارة الدعوة العمالية

رقم الدعوى: ٢/٦٢٥/٢٠١٦ / ٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي/ محبوب علم ش: ٧٧٠٨٢٤٩٢٧. وكيلته المحامية ايمان علي الحداد ش: ٧٧٠٤٠٩٧٨٤. المدعى عليه/ فندق سان روك س.ت: ٣٤٥٣٧. م ١٧٦ ط ١٤٠٥ مجمع ٣١٤ النعيم. صفة الدعوى/ مطالب عمالية. لذا تعلن إدارة الدعوة العمالية. للمدعي عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت اجتماع في ٢٠١٦/٣/٢م لنظر الدعوى وليعلم

إدارة الدعوى العمالية

رقم الدعوى: ٩/٦٢٧/٢٠١٦/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية/ كالا ركنو مال عثمان ش: ٦٧٠٥١٦٩٠٢. بواسطة وكيلتها المحامية إيمان علي الحداد ش: ٧٧٠٤٠٩٧٨٤. المدعى عليه/ فندق سان روك س.ت: ٣٤٥٣٧. م ١٧٦ ط ١٤٠٥ مجمع ٣١٤

النعيم. صفة الدعوى / مطالب عمالية.

لذا تعلن إدارة الدعوة العمالية للمدعي عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت أجمع في
٢٠١٦/٣/٢م لنظر الدعوى وليعلم

إدارة الدعوى العمالية

رقم الدعوى ١٤/٢٠١٦/١٧٥/٥

تبليغ بالحضور

المدعية/ افراح عبدالله محمد حسين. بواسطة وكيلها علي عياد. مكتب ١٤ مبنى ٣٣٨ طريق
١٨٠٥ مجمع ٣١٨ شارع المعارض. المدعى عليه/ جابر هنا مبارك المعقل النعيمي. قطر الدوحة
فريج بن عمران - الاتفاق منزل ٦٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ/ طلاق.

لذا تعلن المحكمة الكبرى الشرعية الأولى المدعى عليه ضد المذكور بأنه إذا لم يحضر
في جلسة يوم ٢٠١٦/٣/٨م أو يوكل من ينوب عنه بالحضور فإن المحكمة سوف تسير بحقها
حضورياً بما يقضي به الشرع الحنيف ليعلم.

قاضي المحكمة الكبرى الشرعية الأولى

رقم الدعوى: ١٤/٢٠١٥/٥٨٣٦/١

تبليغ بالحضور

المدعية/ رقية عبدالعزيز راشد بوقحوص. مبنى ٨٣٩ طريق ٢١٠ مجمع ٨٠٢ مدينة عيسى.
المدعى عليه/ دهام مبارك رامي المهندي. قطر الخور شارع الشورى منزل ٢٣ قطر. موضوع
الدعوى: طلب مبلغ/ طلاق.

لذا تعلن المحكمة الكبرى الشرعية الأولى المدعى عليه المذكور بأنه إذا لم يحضر في جلسة
يوم ٢٠١٦/٣/١٣م أو يوكل من ينوب عنه بالحضور فإن المحكمة سوف تسير بحقها حضورياً
بما يقضي به الشرع الحنيف ليعلم.

قاضي المحكمة الكبرى الشرعية الأولى

رقم الدعوى: ٩/٨٥٠٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه MATTHIAS
DOUGLAS WUNDERLI. الرقم الشخصي: ٧١٠٦٣٢٨١٩ موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٩٦٢, ٣٦٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٢م لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٣/١٦١٣٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة مينا تيلكوم. وكيلتها ليلي جاسم محمد جواد. المدعى عليه: mark Hamilton. الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٤١٣٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٠٧ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٦٣٣١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: MUHAMMAD ASHFAQ HABIB MUHAMMAD. الرقم الشخصي ٨٥٠١٩٢٢٦٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦١٧, ١٢٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ١/١٠٢٢٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: آيات ناصر سلمان ناصر محمد. الرقم الشخصي: ٨٣٠٣٠٤٠٦١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٠٣, ٣٢٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية ٢ للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٨/١٦٤٨٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: رباب حسين اكبر شاه محمد. الرقم الشخصي: ٤٦٠٠٥٧٤١٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٧٣, ١٤٩ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٤/١٤٢٩٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: UMRAN NAZIR. المدعى عليه: نصير أحمد حشمت علي عبدالكريم، الرقم الشخصي: ٥٥٠١٠٤٥٢٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٥٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٦٨٠٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: وزارة التربية والتعليم. المدعى عليها: شركة انظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية. الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٤٥٨٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٣/١٩٩٨٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: شركة ليتشي ميديا هاوس الرقم الشخصي: ٧٣٦٧٢-١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤٧٧, ٤٩٠٩ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ١/١٦٨٩٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: محمد جواد عبدالوهاب علي. الرقم الشخصي: ٦٠٠٩٢١٢٠٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١١٠, ٠٦ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٧/١٠٧٢٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: مكتب المحامي الشيخ عيسى بن محمد آل خليفه. وكيلته دعاء أحمد خليفه العسمي.
المدعى عليه: خالد غالي صقر الخالدي. الرقم الشخصي: ٦٦٠٨٠٨٦٤١ موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢١٣٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٥/١٨٠٤٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: حسين عبدالمجيد أحمد محمد صالح. الرقم الشخصي: ٩٣٠٦٠٣٨٧٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٤١, ٩١١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٧٣٦٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة ميناتيليكوم. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: RAYAPPAN DEVA DHASAN. الرقم الشخصي ٧٦٠١٦٣٩٢٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٣٣, ١٠٩ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٦٧٤٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: KAMAL HOSSAIN ABUDUL MANNA. الرقم الشخصي ٨١٠٩٢٧٦٣٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٩, ٣٧٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٧/١٦٧٥٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: WAQAS AHMED. الرقم الشخصي: ٨٥١١٢٧٤١٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٢, ٣٥٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٥٠٦٢/٢٠١٦/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: أحمد علي محمد اسد الله. الرقم الشخصي: ٦٩٠٩٢٤٤٦١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤٤٢, ١٩٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٨/١٥٢٠٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: فاطمة محمد علي مشعال. الرقم الشخصي: ٤٢٠٠٢٧٦٦١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤١٣, ١٣١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٧/١٥٢١٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: KHOKON MUKROM ALI. الرقم الشخصي: ٦٩٠٥٠٠٥٩٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٩٥, ٢٤٢ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٤/١١٩٠٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: شركة بست كواليتي للمقاولات. الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٠٧٢٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٤٦,٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٨/٩٦٩٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زين إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: محمود صلاح محمد على يونس. الرقم الشخصي: ٨٤٠٩١٥٠٤٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٦٥,٤٩٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٣٧٥٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: شركة أحمد يوسف الحلواجي، الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٢٦٠٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٠٣١,٨٥٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٧/١٣٧٥٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: الوجنه للمقاولات. الرقم الشخصي: ٧١٠٩٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٧٦,٩٩٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٥/١٤٥٤٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليه: محمد عبدالله علي المحميد، الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٣٠٤٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٥٨, ٥٥٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٥/١١٠٥٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلتها سوسن جعفر علي المدفعي. المدعى عليها: الدوحة للأنترنت. الرقم الشخصي: ٤٦٦٨٤١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٦٦, ٦١٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٠١/٢٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١١٣٢١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: نعيمة عبدالله محمد المنوري، الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٠٣٨٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٦, ٤٧٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٠٠٢٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: شركة الشرق الأوسط والمتطورة. الرقم الشخصي: ٦١٨٩٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٠٧, ٣٦٠٥ دنائير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٨/١٧٣٧٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زين إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: GRIFFIN GARDNER CANTRELL. الرقم الشخصي: ٨٧١٢٣٧٢١٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦١٧,٥٢٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٩١٩١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة العثمان للانتاج والتصنيع الزراعي. وكيلتها لولوة صالح عبدالله العوضي. المدعى عليها: اونست البحرين والكويت جينيرال تريدينغ. الرقم الشخصي ٢٠١٥١٧٠٤٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٢٤٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٣/١٤٥١٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: الكرار لتاجير معدات البناء. وكيله علي أحمد عبدالله العريبي. المدعى عليه RIZWAN AMIN. الرقم الشخصي: ٩١٠٥١٧٢٩٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٥٧١,٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٧٣٥٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: دعاء السيد محمد سعيد محمد شبر. الرقم الشخصي: ٨٤٠٣٠٢٣٦٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٠٩,٣٣٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/١/٢٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٧/١٧٠٠٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: EMMANUEL VILLANOBOS MANUEL. الرقم الشخصي ٦٥٠٣٠٢٩٦٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٧٥, ٣٢٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/١/٢٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٤/١٦٩٨٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: جنات علي حسن إبراهيم العرادي. الرقم الشخصي: ٩١٠٤٠٨٥٧٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٥, ١٥٦١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٨٥٦١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: SANTHOSH KUMAR KANDAMPULLY RAJAN. وكيلته هدى سعد أحمد يوسف. المدعى عليه: RAMESH PUTHUPULLY SIVARAMAN. الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٥٨٨٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٠٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٤/١٨٣٨٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: جامعة المملكة. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: الهام خليل محمد إسماعيل الحمادي. الرقم الشخصي: ٨٦٠٩٠٣٠٠١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٣٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٢/١٧٩٣٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: جامعة المملكة. وكيلها عبد الكريم صالح عبد الكريم التويجري. المدعى عليها: جيهان عبدالهادي أحمد راشد رستم. الرقم الشخصي: ٨٢٠٥٠٨٢٩٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٦١٩,٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ١٤/٢٠١٦/٢٨/٧

تبليغ بالحضور

المدعية/ سهير محمد يوسف أحمد. شقة ٢ مبنى ٢٤٤٤ طريق ٤٤٤٩ مجمع ٢٤٤ عراد. المدعى عليه/ حامد عبدالرحمن حسن القاسمي. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ/ طلاق. لذا تعلن المحكمة الكبرى الشرعية الأولى المدعى عليه ضد المذكور بأنه إذا لم يحضر في جلسة يوم ٢٠١٦/٢/٢٩ م أو يوكل من ينوب عنه بالحضور فإن المحكمة سوف تسير بحقها حضورياً بما يقضي به الشرع الحنيف ليعلم.

قاضي المحكمة الكبرى الشرعية الأولى

رقم الدعوى: ٦/١٨٥٦١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: SANTHOSH KUMAR KANDAMPULLY RAJAN. وكيله هدى سعد أحمد يوسف. المدعى عليه: RAMESH PUTHUPULLY SIVARAMAN. الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٥٨٨٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٠٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٢/١٥٣٥٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة ميناتيليكوم البحرين. وكيلها عبد الكريم صالح عبد الكريم التويجري. المدعى عليه: National Computer. الرقم الشخصي: ١٠٥٤٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٧٤, ١٠٧٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٥/١٥٥٠٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها جمال عيسى أحمد خليفه الملا المدعى عليه: محمد جابر غيضان. الرقم الشخصي: ٢٠١٥١٣٧٥٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٠,٩٨, ٢١٧٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٥٢٥٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: حميد محمود خضر دخیل. المدعى عليه: عطا الله حامد خلف الشيخ. الرقم الشخصي: ٨٤٠٥١١٨٧٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٤٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٥٢٨٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: حميد محمود خضر دخیل. المدعى عليه: عطا الله حامد خلف الشيخ. الرقم الشخصي: ٨٤٠٥١١٨٧٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٤٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ١/١٥٣٦٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة مينا تيلكوم. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: عفاف عبدالله إبراهيم عباس حسن. الرقم الشخصي: ٨٩١٢٠٤٠٦٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٧٠٢, ٥٢٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٢/١٩٧٢٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: محمود غلوم حسن شمسي. وكيله حسين محمد إسماعيل الحداد. المدعى عليه: محمد يوسف محمد مرهون. الرقم الشخصي: ٦٢٠٠٦٨١٦٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثانية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٣١٧٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها المحامي جمال عيسى الملا. المدعى عليها: مؤسسة سمير عبدالحسين خميس التجارية. رقم السجل التجاري: ١٦٩٣٤١-١، مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة ديون. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثامنة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثامنة

رقم الدعوى: ٦/١٩٣٩٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها المحامي جمال عيسى الملا. المدعى عليها: شركة فرح للصيانة والتأجير ذ.م.م. رقم السجل التجاري: ٣٥٣٧٢-١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة ديون. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثامنة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثامنة

رقم الدعوى: ٧/١٣٦٥٧/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها جمال عيسى الملا. المدعى عليه: اموشن ميديا اند ادفير تايزنغ. رقم السجل التجاري: ٦٦٤٥٢-١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة ديون. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثامنة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثامنة

رقم دعوى: ٢/٢٠١٥/٢٠٦١٩/٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها جمال عيسى الملا. المدعى عليها: زهره صباح عبد الكريم عبد علي فيصل. الرقم الشخصي: ٨٦١١٠٠٦٩٧ مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٨٤٩٦,٨١٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٢/١٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثالثة

رقم دعوى: ٢/٢٠١٥/٢٠٧٢٠/٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها المحامي جمال عيسى الملا. المدعى عليها: شركة صيدلية العطار. رقم السجل التجاري: ٤٣٦٥٣-٠١. مجهول العنوان موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة ديون. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٢/١٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/١٤٤٧٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها المحامي: جمال عيسى الملا. المدعى عليها: شركة سوريش باكونجي كريشنز ذم م. رقم السجل التجاري: ٣٨٨١٢-١ مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة ديون. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثامنة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٣/٢.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثامنة

رقم الدعوى: رقم ٩/٠٦٧٢٣/٢٠١٠/٠٤

بيع بالمزاد العلني

تعلن محكمة التنفيذ عن وضعها في المزاد العلني السيارة الخاصة بالمحكوم عليه راشد مبارك راشد دغيم النوع كاديلاك الرقم (١٥٠٧٥) اللون أسود سنة الصنع (١٩٩٧) والمتحفظ عليها بساحة مركز شرطة المحرق وتحدد جلسة للبيع بتاريخ ٢٩/٢/٢٠١٦ فعلى كل من لديه رغبة في الشراء مراجعة الدلال / جعفر عبد الحسين سبت هاتف (٣٩٦١٩٠٤٠) (١٧٦٩٠٥٢٥) أو مكتب التنفيذ بإدارة المحاكم في أوقات الدوام الرسمي بموجب ملف التنفيذ رقم ٩/٠٦٧٢٣/٢٠١٠/٠٤.

إدارة محكمة التنفيذ

رقم الدعوى: ١٤ / ٢٠١٥ / ٨٢١/٦

تبليغ بالحضور

المدعي/ عبدالرحمن خلف فرحان برجس العنزي. مبنى ٢٤١٦ طريق ١٤٣٩ مجمع ١٢١٤ مدينة حمد. وجنسيته/ بحريني. المدعى عليها/ مها محمد فرحان العنزي. مبنى ٢٤١٦ طريق ١٤٣٩ مجمع ١٢١٤ مدينة حمد. وجنسيته/ سعودية. موضوع الدعوى: طلب مبلغ الحضانة. لذا تعلن المحكمة الصغرى الشرعية السنية الثالثة للمدعي عليها المذكورة أعلاه بأنه إذا لم تحضر أو تعين وكيلها لنوب عنها بالحضور لجلسة يوم الأحد ٢٨/٢/٢٠١٦م فإن المحكمة سوف تسير بحقه غايبا بما يقضي به الشرع الحنيف.

قاضي المحكمة الصغرى الشرعية السنية الثالثة

رقم الدعوى: ١٤ / ٢٠١٥ / ٣٨٥٢/٢

تبليغ بالحضور

المدعية/ بحريه معيوف إبراهيم إبراهيم. شقة ١ مبنى ١٣٦٣ طريق ٧٢٠ مجمع ٩٠٧ الرفاع الشرقي. وجنسيته/ بحرينية. المدعى عليه/ أحمد عواد العماش. مبنى ٢٤١٦ طريق ١٤٣٩ مجمع ١٢١٤ مدينة حمد. وجنسيته/ سوري. موضوع الدعوى: طلب مبلغ النفقة. لذا تعلن المحكمة الصغرى الشرعية السنية الثالثة للمدعي عليه المذكور أعلاه بأنه إذا لم يحضر أو يعين وكيله لنوب عنه بالحضور لجلسة يوم الأحد ٦/٣/٢٠١٦م فإن المحكمة سوف تسير بحقه غايبا بما يقضي به الشرع الحنيف.

قاضي المحكمة الصغرى الشرعية السنية الثالثة

رقم الدعوى: ٠٢ / ٢٠١٤ / ٩٥٧٧/٩

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: AMJAD HUSAIN KHOT. الرقم الشخصي: ٦٧١١٠٥٧٢٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٠٦, ٣٢٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٠٢ / ٢٠١٤ / ٩٢٧٤/٥

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: عبدالعزيز عباس عبدالله حسين باخته. الرقم الشخصي: ٧٣٠٧٠٥٥٢٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٢٦, ٢٦٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/١٠٤٨٨/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
فلاح حسن علي. الرقم الشخصي: ٧٣٠١٤٨٢١١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٧٠٩, ١٢٠ ديناراً
مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٨٧٥١/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
NASHIR BAPARI AHMAD BAPARI. الرقم الشخصي ٨٨٠١٦٣٧٤٧. موضوع الدعوى: طلب
مبلغ ٨٢٢, ٣٣٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٣٧٧٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
CARLOS RIERA HOMAR. الرقم الشخصي: ٦٦٠٨٢٦٨٠١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٢٤٢, ٠٦١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٦١٠٠/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
USSAIN CHAYAKKOTH. الرقم الشخصي: ٨٢٠٣١٤٧٧٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٢١٢, ٥٦٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٦٩٩٩/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها نبيلة السيد علوي السيد مجيد الماجد. المدعى عليه: GOVINDARAJ PRABAHARAN. الرقم الشخصي: ٦٩٠٦١٣٠٢٤ موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٣٨, ٢٠٤ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/٧٥٠٩/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: BITOL MOBAROK. الرقم الشخصي: ٧٥١٠٣٥٠٢٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٧٦, ٢٩٢ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/٥٧٧٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها نبيلة السيد علوي السيد مجيد الماجد. المدعى عليه: ASARAPPULIGE ASHAN HASTHIKA FERNANDO. الرقم الشخصي: ٨٣٠١٥٥٨٩٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤٨, ١٥٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٤/٥٦٣٧/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: HAZEL OLIVIA D & apos; HENIN. الرقم الشخصي: ٥١١١١٥٣٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٨١, ٣٠٣ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٦٩٣٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: dian putri kustanti. الرقم الشخصي: ٢٠١٤١١٣٤٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٠٩, ٢١٩ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٨/٢٢٧٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: بيبي محمد رفيع عبدالكريم. الرقم الشخصي: ٥٠٠١١٩٤٣٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٦٣, ٢٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٨/٥٦١٨/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: CHRISTOPHER CRUZ DEL ROSARIO. الرقم الشخصي ٧٨١٠٥١٢٣١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٥٢, ٢٦٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/١٣٣١١/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة نيوتل للاتصالات. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: Robert James Haarrison. الرقم الشخصي: ٢٠١٤٢٠٣٤٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٢٥, ٢٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٨/١٥٥٩٦/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه علي مهدي
محمد حسن علي. الرقم الشخصي: ٨٩١١٠٦٨٠٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٢٨,٥٣٢
ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٧/١٥٥٨٨/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: فاضل
عبدالرحيم إسماعيل كاظم. الرقم الشخصي: ٧٩٠٤٦٥٦٦٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٤٣٦, ٢٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٦/٥٢٦١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: سمير بلعدي.
الرقم الشخصي: ٨٥١١٢٦٢٥١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥١٥,٣ ديناراً مع الرسوم
والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٨/١٢٧٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: حسن نبيل محمد
علي يعقوب. الرقم الشخصي: ٨٧٠٧٠٠٦٠٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٥٧,٨٨٤ ديناراً مع
الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٧/٢٢٦٩٩/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلتها جميلة علي سلمان أحمد. المدعى عليه: مجمع الصقير للأثاث
والمفروشات. الرقم الشخصي: ٢٠١٤٢٩٥٤٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤٧٤, ٣٧٤ ديناراً مع
الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/٣٦٧٨/٢٠٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
محمد عبدالرحمن محمد حامد. الرقم الشخصي: ٥٩٠٣١٧٠٠٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٧٢٣, ٣٤٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/٤٩٠٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: محمد جاسم
محمد راشد عتيق. الرقم الشخصي: ٩٤٠٩٠٤٠٦٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤٩٦, ٣٦
ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/٤٨٩٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: خالد سرحان
خاتل هتيمي. الرقم الشخصي: ٩١٠١١٥٠٢٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٧٣, ٤٢٤ ديناراً مع
الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢٠١٥/٢٠١٧١/٦

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: فيصل عبدالله
محمد عبدالله عبدالغفار. الرقم الشخصي: ٨٦١٠٠٠٨٧٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٩٤٨, ٢١٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢٠١٥/٢٠١١/٧

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: السيد حبيب
مرحمت حسن حسين. الرقم الشخصي: ٦٣٠٧٠٢٦٢٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٧٥, ٥١٤
ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢٠١٥/٢٠٠٩/٥

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليها: عاطفة علي
عبدالله علي المؤمن. الرقم الشخصي: ٦١٠١٠١٤٩٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٩٣, ٥٧٩
ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت
جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢٠١٥/٢٠٥٥/١

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: ZAHID
HUSSAIN FURRU KH BHATTI. الرقم الشخصي: ٧٣٠١٠٩٧٨٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٦٨٣, ٥١٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٤٨٩٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: STEPHEN OMAR LATHAM AL GHARABALLY. الرقم الشخصي ٧٦٠٦٣٤٩٩٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٥٥, ٥٧٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٨/١٠٤٨٠/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: SUJITH VARGHESE. الرقم الشخصي: ٨٣٠٧٥٢٥٩٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٨٦, ٧٨٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/٩٨٤٣/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: مينا بانوب فرج بانوب. الرقم الشخصي: ٧٥٠٤٥٧١٠٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٧٧, ٤٥٢ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/٥٧٧٤/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها نبيلة السيد علوي السيد مجيد الماجد. المدعى عليه: DANIEL THOMAS MUGHOGHO. الرقم الشخصي ٢٠١٤٠٩٧٦٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٢, ٦٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٨/١١٧٥٧/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
محمد عبده أحمد المسوري. الرقم الشخصي: ٨٤٠٩٣٥٠٠٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٤٩١, ٣٧٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٤٨٤٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة مينا تيليكون. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
MOHAMMED SALIM HAFIZUR. الرقم الشخصي ٨٠٠١٥٣١١١ موضوع الدعوى: طلب
مبلغ ٩٢ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/٤٥٠٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
عمران عبدالسلام حاجي عبدالرحمن ميرزمان. الرقم الشخصي: ٩١٠١١٤٨٤٦. موضوع
الدعوى: طلب مبلغ ٩٠١, ٢٣٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/٤٧٣٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة ميتا تليكون. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: حسن
محسن حسن علي. الرقم الشخصي: ٨١٠٧٠٤٥٥٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١١٦, ٧ ديناراً
مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/٥٧٤٤/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: يوسف السيد إبراهيم صالح الوداعي. الرقم الشخصي: ٥٢٠١١٣١٩٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٩٨, ٢٦٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٦/٨٧٧٧/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية (بتلكو). وكيلتها جميلة علي سلمان أحمد. المدعى عليها: شركة شبة الجزيرة للتجارة والتسويق. الرقم الشخصي: ٤٠١٨٥-١ موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٥, ٤١٠٦ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/١٠٨٢٤/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: ARSHAD ZAMAN. الرقم الشخصي: ٨٦١٢٢٨٧٧٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٤٣٣, ٣٥٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/١٠٦٧٨/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: دعاء عباس السيد عبدالله حسن هاشم. الرقم الشخصي: ٩٠٠٢٠٤٤٩٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٢٩, ١٧٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٤/٤٨٣٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: CHARLEEN GRACE CATADA BASUBAS. الرقم الشخصي ٨٦١١٣٢١٨١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٧٦, ٣٠٣٢ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٥٤٥٩/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: TERRELL BRANDON JOHNSON. الرقم الشخصي ٨٣٠٩٣٨٣٤٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٤٨, ٠٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٥٤٥٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: جاسم أحمد حسن أحمد نصيف. الرقم الشخصي: ٨٤١١٠٣٢٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٧٨, ٢٢٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليها المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٣/٧٣٣٣/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: أحمد إبراهيم حنفي محمد. الرقم الشخصي: ٦٨١٠٣٨٩٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٩٣, ٠٠١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٧٤٨٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
FORHAD BISWAS MD ALI. الرقم الشخصي: ٧٩٠٥٩٨١٠٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
١٤١, ٢٤٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٩٣٩٧/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
SHIHABUDHEEN VADAKKE MOOPICHATHIL. الرقم الشخصي ٧٨٠١٠٠٨٤٠. الموضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٧, ٢٦٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٥٥٧٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
PEARL MELESA PEREIRA. الرقم الشخصي: ٨٣٠٦١٣٧١٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٨٤٩, ٢٧٢ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ١/٧٩٩٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
أحمد عباس ملا محمد حسين أحمد. الرقم الشخصي: ٩٣١٠٠٨١٢٣. موضوع الدعوى: طلب
مبلغ ٨٧٧, ٢٦٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ١/٢٤٢٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
شوقي راشد علي البوعينين. الرقم الشخصي: ٥٩٠٠٠٥٣٦٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٢٩٦, ٢٥٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٦/٥٢٧٨/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها نبيلة السيد علوي السيد مجيد الماجد. المدعى عليه:
SHEHERYAR. الرقم الشخصي: ٨٥٠٥٧٢٣١٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٠, ٩٦٨ ديناراً
مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٩/٥٤٥٠/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
سامح أحمد حسن أحمد عوض. الرقم الشخصي: ٦٥٠٥٢٣٨٩٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٤٤٤, ٢٤١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٥/٤٢٧٠/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلتها نبيلة السيد علوي السيد مجيد الماجد. المدعى عليه ممدوح علي
عبدالله قروف. الرقم الشخصي: ٧٧١١٠٤٩٧٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٩٠, ٠٦٨ ديناراً
مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٤١٤٨/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
عبدالعزیز عيسى عبدالله بدر. الرقم الشخصي: ٦٦١٢٠٢٣٢١. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
١٧٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٤/٥٧٤٩/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
WENNIE ROSE SERRA GUANZON. الرقم الشخصي ٨٥٠٣٥٤٦٣٣ موضوع الدعوى: طلب
مبلغ ٥١٦, ٢٧٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ١/١٠٤٧٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
MARITES MONTANO FLORES. الرقم الشخصي: ٧٠١١٢٣٧١٠ موضوع الدعوى: طلب
مبلغ ٥٩٥, ١١٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى: ٢/٧٢٨٩/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: زهره
ميرزا منصور عبدالله خميس. الرقم الشخصي: ٧٩١١٠٦٣٢٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٢٣١, ١٠٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية العاشرة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية العاشرة

رقم الدعوى ٨/١٩٣٥/٢٠١٥/١٤

تبليغ بالحضور

المدعية/ فاطمة مصطفى أحمد البدوى. ورقمها الشخصي/ ٦٢١٠٢٠٩٠٧. وجنسيته
بحرينية. شقة ٣٢ مبنى ٦٦٣ طريق ١٧١٢ مجمع ٩١٧ الرفاع الشرقي. المدعى عليه: عبدالقادر
إسماعيل الضي إبراهيم. وجنسيته/ بحريني. شقة ٣٢ مبنى ٦٦٣ طريق ١٧١٢ مجمع ٩١٧
الرفاع الشرقي. موضوع الدعوى: طلب مبلغ/ نفقة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى الشرعية السنية الرابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنه إذا لم
يحضر أو يعين وكيله له ينوب عنه بالحضور لجلسة يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٢/٢٣م فإن المحكمة
سوف تسير بحقه غيايبا بما يقضي به الشرع الحنيف.

قاضي المحكمة الصغرى الشرعية السنية الرابعة

رقم الدعوى: ٧/١٩٨١٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة مينا تيلكوم. وكيلتها ليلي جاسم جواد. المدعى عليه: CAROLINE JERMANOS
SFEIR. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٦/١٦٧٦٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
MOHAMED SADIQ PARAMBATH. الرقم الشخصي ٦٩٠١٢١٣٦٩. موضوع الدعوى: طلب
مبلغ ٤٣٦,٧١٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٦/١٧٠٧١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: ونس
باسم عبدالحميد محمد الشتر. الرقم الشخصي: ٨٥٠٨٠٧٢٠٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
١٦٧, ٣٣٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٧/٢٣٣٨٣/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: YASIR MUSHTAQ. الرقم الشخصي: ٨٩٠١٣٤٨٥٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٢٢,٨٩٩ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٧/١٧١٧٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليها: RIPON MAHFIZ UDDIN. الرقم الشخصي: ٨٢٠٧٢٢٠٥٧. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٦٧,٨٣٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٩/١٧٣٥٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: محمد هاني أحمد إبراهيم شعبان. الرقم الشخصي: ٩٠٠٦٠١٧٢٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٧٤,٢٩ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٣/١٧٦٣٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: CHERRY PIE CAYABAN NICOLAS. الرقم الشخصي: ٩١٠٥٢٣٢٦٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٥٩,٨٣٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٩/١٣٢٧٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلتها ليلي جاسم محمد جواد. المدعى عليها: وسن عبدالله محمد يحيى. الرقم الشخصي: ٩١٠١٠٥٣٤٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٧١, ٣٢٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٦/١٦٤٩٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها سناء محمد قاسم بوحمود. المدعى عليه: حسن يوسف حسن محمد رضى. الرقم الشخصي: ٩٤٠٨١٠٥٢٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٣٦, ١١٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية ٣ للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٩/١٥٢٣٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: SAEED AHMED. الرقم الشخصي: ٨٠١٠٤٥٠٤٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٣٢, ٢٥٤ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٥/١٥٨٤٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة ميناتيليكوم. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: MARCOS VINICIUS DA SILVA. الرقم الشخصي: ٧١٠٦٤٦٩٣٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٦٧, ١٣٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/٢٠١٨٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعى: شركة بتلكو. وكيلها عبدالكريم صالح التويجري. المدعى عليه: Karman Koofi. موضوع
الدعوى: طلب مبلغ ٩١, ١٩٨١ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/١٦٢١٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها سناء محمد قاسم بوحمود. المدعى عليه: RANDY
AGUILAR MANA. الرقم الشخصي: ٧٤٠٤٥٤٢٨٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٢٥, ١٤٩
ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٨/١٢٧٧٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلتها زينب إبراهيم جعفر مكي. المدعى عليه: سلمان عبدالنبي
حسين سلمان العصفور. الرقم الشخصي: ٧٩٠٨٠٩٤٣٥. موضوع الدعوى: طلب مبلغ طلب مبلغ
٤٧٢, ٥٣٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.
لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٦/١٨٥٣٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة زين البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه:
NGAMBE GABRIEL SAKWE. الرقم الشخصي: ٩٠٠٣٢٩١٤٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ
٦٢٣, ٣٠٦ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٩/١٥٨٤٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة فيفا البحرين. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: MRIDUL KANTI ROY. الرقم الشخصي: ٧٣١٢٣٥٣٦٣. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢, ١٢٩ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٨/٢٠١/٢٠١٦/١٤

تبليغ بالحضور

المدعية: فاطمة حسن علي. رقمها الشخصي: ٨٢٠٨١٩٩٨٠. جنسيتها: عراقية بواسطة وكيلها المحامي / حسين جعفر النهاش. المدعى عليه: راشد محمد سعيد عبدالله، جنسيته: قطري. رقمه الشخصي: ٧٤١٢٤٠٠٨٤. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ طلب الطلاق. لذا تعلن المحكمة الكبرى الشرعية الثانية (الدائرة الجعفرية) للمدعى عليه المذكور بأنه إذا لم يحضر أو يعين له وكيلاً ينوب عنه بالحضور لجلسة يوم الأربعاء ٢٠١٦/٤/١٣ م، فإن المحكمة سوف تسير بحقها غايباً بما يتقضي به الشرع الحنيف.

قاضي المحكمة الكبرى الشرعية الثانية

رقم الدعوى: ٧/٢٢٤/٢٠١٦/١٤

تبليغ بالحضور

المدعي: حيدر ميرزا مهدي أحمد العجمي. رقمه الشخصي: ٨٩٠٨٠٥٣٤٢. جنسيته بحريني. شقه ١٢ مبنى ٦٨٣ طريق ٥٤٢٧ مجمع ٤٥٤ كرانة. المدعى عليها: رؤى فؤاد رابعة. جنسيتها: سورية. رقمها الشخصي: ٩٣٠٥٢٥١٩١. مجهول العنوان موضوع الدعوى: طلب مبلغ: طلب الطلاق.

لذا تعلن المحكمة الكبرى الشرعية الثانية (الدائرة الجعفرية) للمدعى عليها المذكورة بأنها إذا لم تحضر أو تعين لها وكيلاً ينوب عنه بالحضور لجلسة يوم الأربعاء ٢٠١٦/٤/١٣ م، فإن المحكمة سوف تسير بحقها غايباً بما يتقضي به الشرع الحنيف.

قاضي المحكمة الكبرى الشرعية الثانية

رقم الدعوى ٩/١٠٣٣/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفاة

عواطف محمد أحمد اللبان

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفاة عواطف محمد أحمد اللبان، الرقم الشخصي: ٣٦٠١٠٤٨١٩. فعلى كل وارث للمتوفاة المذكورة أو من يدعي بأية حقوق عليها أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفاة أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٥/٩٣٧/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

جمال محمد عبدالله فولاذ

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى جمال محمد عبدالله فولاذ ورقمه الشخصي ٥٦٠١١٥٩١١. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٨/١٠٥٧/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

محمود مكي أحمد عيسى الدقاق

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى محمود مكي أحمد عيسى الدقاق. الرقم الشخصي: ٨٣٠٨٠٣١٦٥. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٣/١٤٩٩٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة الملكة للخرسانة وكيلها المحامي أسامة أنور. المدعى عليها: شركة تامكون للمقاولات والتجارة سجلها التجاري ٦٧١٣٠. مبنى ٢٠٠٦ طريق ١٥٢٧ مجمع ١١٥ الحد. صفة الدعوى: ديون.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية للمدعى عليها المذكورة أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٣/٣ ليعلم.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٩/٩٤١٩/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

محمد عوض سالم راشد

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى محمد عوض سالم راشد الرقم الشخصي: ٥٨٠١١٥٣٦٤. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٧/٩٣٦/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

محمد الصالح فرج عيادي

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى محمد الصالح فرج عيادي ورقمه الشخصي ٤٤٠٨٠١١٤١. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٨/١٠٥٧/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

محمود مكي أحمد عيسى الدقاق

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى محمود مكي أحمد عيسى الدقاق. الرقم الشخصي: ٨٣٠٨٠٣١٦٥. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٨/٠١٠٨٨/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

ديانندات جقنات

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى ديانندات جقنات، الرقم الشخصي: ٥٣٠٦٠٨٨٢٠. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٥/١٩٧٣٥/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

يوسف علي خليفة حثبور البوفلاسة

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى يوسف علي خليفة حثبور البوفلاسة ورقمه الشخصي ٦٤٠١٠٠٠٢٣. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور او من يدعي باية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة واربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٣/١٣٥٨٤/٢٠١٤/٠٢

إثبات ملكية الاسهم

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة الثانية بأن المدعين سلمان عبد العزيز علي محمد وغيره. قد أقاموا الدعوى رقم ٣/١٣٥٨٤/٢٠١٤/٠٢ ضد المدعى عليه جهاز المساحة والتسجيل العقاري. طالبين فيها الحكم بإثبات الاسهم الغير مسجلة وعددها ٥٣٥٥ سم من عامة سهم ٥٥٤٤ من وهو عبارة عن أرض غير مسورة خالية من البناء الكائن في الدراز من المنامة المنطقة الغربية الجنوبية ويحدها من الشمال شارع رقم ٣٨٢٤ ويحدها من الشرق شارع ٣٨٢٣ ويحدها من الجنوب عقار رقم ٦٠٩١ وعقار ٦٠٥١ والبالغ مساحته الكلية ٤٣٠٨ قدم مربع بما يعادل مساحة الاسهم المطلوب إثباتها ١٣٦, ٤١٦١ قدماً مربعاً. لذا فإن كل من لديه اعتراض على طلب المدعين أن يتقدم لهذه المحكمة بطلب مشفوع بأوجه اعتراضه، وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٣/١٩٩٢٩/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

غانم علي حمد غانم

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى غانم علي حمد غانم ورقمه الشخصي ٣٢٠٠٠٢٧٦٤. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور او من يدعي باية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة واربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٤٢٩٠/٢٠١٥/٠٢

إثبات ملكية العقار

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة الثانية بأن المدعين ورثة المرحوم حميد سلمان يوسف الأسود وكيلهم المحامي علي العربي. قد أقاموا الدعوى رقم ٩/١٤٢٩٠/٢٠١٥/٠٢ ضد المدعى عليه جهاز المساحة والتسجيل العقاري، طالبين فيها الحكم بثبوت ملكية المدعين على الأرض رقم ٠٤٠١٣٠٦٨ الكائنة بمنطقة كرانة طريق ٦٠٤١ والبالغ مساحته ٢٣١ متراً مربعاً.

لذا فإن كل من لديه اعتراض على طلب المدعين أن يتقدم لهذه المحكمة بطلب مشفوع بأوجه اعتراضه، وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٧/١٥٨٢٨/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

عبدالله جابر أحمد الجلاهمة

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى عبدالله جابر أحمد الجلاهمة الرقم الشخصي: ١٠٠٠٠٠٢١٥. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٧/١٥٨٢٨/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفاة

عائشة جابر أحمد الجلاهمة

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى عائشة جابر أحمد الجلاهمة الرقم الشخصي: ٢٨٠٠١٢٣١٤. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٤/١٥٩٨٤/٢٠١٥/٠٢

إثبات ملكية الاسهم

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة الثانية بأن المدعية سكينه السيد علي جواد ناصر وكيلتها المحامية هدى المهزع قد أقامت الدعوى رقم ٤/١٥٩٨٤/٢٠١٥/٠٢ ضد المدعى عليه جهاز المساحة والتسجيل العقاري. طالبتن فيها الحكم بملكية المدعية ٢٩٤ سهما مشاعا من عامة ٤٣١٢٠ سهما في العقار رقم ٠٦٠١٤٧٨٠ والكائن بستره طريق ٤٠٧.

لذا فإن كل من لديه اعتراض على طلب المدعية أن يتقدم لهذه المحكمة بطلب مشفوع بأوجه اعتراضه. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٦٨٨٨/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

علي حمود علي سوار

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى علي حمود علي سوار الرقم الشخصي: ٢٥٠١٠١٤٩١. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٣/١٨٩٩١/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

مهدي صالح منصور كاظم

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى مهدي صالح منصور كاظم، الرقم الشخصي: ٧٣١١٠٤٨٩٧. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٥ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/١٠٠٤٤/٢٠١٤/٠٢

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة الثانية بأن المدعي جعفر عيسى محمد مبارك، وكيلته المحامية فاطمة جعفر عيسى. قد أقام الدعوى رقم ٦/١٠٠٤٤/٢٠١٤/٠٢ ضد المدعى عليه جهاز المساحة والتسجيل العقاري. طالبين فيها اثبات ملكية المدعي للعقار رقم ١٦٩٧ طريق ٢٣٤٤ مجمع ٤٢٣ الكائن بمنطقة جدحفص المحدد حدوده ومساحته طبقا للخرائط الجوية الصادرة من قسم المعلومات التابع لوزارة شؤون البلديات والزراعة المعتمد عليه في تحديد الرسم المقرر للدعوى والتي تقدر مساحتها بـ ١٣٠٠ قدم مربع.

لذا فإن كل من لديه اعتراض على طلب المدعي أن يتقدم لهذه المحكمة بطلب مشفوع بأوجه اعتراضه. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٤ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٦/٠١٢٢٣/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

أحمد عبدالغفار عطيه إبراهيم الجرف

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى أحمد عبدالغفار عطيه إبراهيم الجرف الرقم الشخصي: ٤٧١١٠١٨٧٧. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٤/١٣١٩/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفاة

نورة محمد إسماعيل محمد خنجي

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفاة نورة محمد إسماعيل محمد خنجي. الرقم الشخصي: ٥٩٠١١٠٦٩١. فعلى كل وارث للمتوفاة المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليها أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفاة أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٣ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٢/١٢٨٧/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفاة

لمياء رفعت عبدالحميد

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفاة لمياء رفعت عبدالحميد الرقم الشخصي: ٦٦٠٣٠١٣٠٠. فعلى كل وارث للمتوفاة المذكورة أو من يدعي بأية حقوق عليها أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفاة أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٤ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٢/١٤١٨/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

محمد علي محمد عيسى الغتم

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفى محمد علي محمد عيسى الغتم. الرقم الشخصي: ٦٥٠١٢١٧٨٣. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٤ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى ٩/١٧٢٨/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفاة

رباب مراد حسين شاجي

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثانية عن فتح دعوى تركة المتوفاة رباب مراد حسين شاجي ورقمه الشخصي ٥٢٠٠١٩٤٨٢. فعلى كل وارث للمتوفاة المذكورة أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفاة أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثانية

رقم الدعوى: ٩/١٤٤٧٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيلها جمال عيسى الملا. المدعى عليها: شركة اليد العربية للمقاولات ش.ش.و. الرقم الشخصي: ١-٦٨٥٤١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة الديون.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثالثة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٠ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٥/١٩٤٧٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيل المدعية: جمال عيسى الملا. المدعى عليها: شركة أحمد عبد اللطيف للمقاولات. رقم السجل التجاري: ١-٦٨٨٨٥. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: مطالبة ديون.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الثالثة للمدعى عليها المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/١٠ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٤/١٢٩٠/٢٠١٢/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة أحمد منصور العالي وكيلها المحامي نزار عقيل. المدعى عليهما: ١- شركة اميراتس ايركريت اندستريز - مالطا. ٢- بنك اتش اس بي سي - مالطا الموضوع: الحكم بصحة الحجز الصادر من محكمة التنفيذ الرابعة بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٤ بموجب الامر على عريضة رقم ١/٢٠١٢/ع واصليا الحكم ببطالان التزام المدعية قبل المدعى عليها الثانية بسداد قيمة الاعتماد المستندي رقم ٦٨٢٠١٠٠٠٦٠٢٦ - ال مع الغاء الاعتماد المستندي واعتباره كأن لم يكن واحتياطيا الحكم بئدب خبير.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الخامسة للمدعى عليهما المذكورين اعلاه بورود التقرير في الدعوى وبالحضور بمن يمثلهما او بوكيل عنهما وذلك لجلسة ٢٠١٦/٣/٨ م موعد نظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ٣/٣٩٧٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة البحرين للانابيب والمقاولات. المدعى عليه: رام كرشنا رامانان، مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: الزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعين مبلغ ٥٤٢٠٧/٢٥٠ ديناراً والرسوم والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الخامسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه او بوكيل عنه وذلك لجلسة ٩/٣/٢٠١٦م.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ٩/١٦٦٦٧/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

عبدالله محمد عبدالله إسماعيل

تعلن المحكمة عن فتح دعوى تركة المتوفى عبدالله محمد عبدالله إسماعيل. الرقم الشخصي ٩٤٠١٠٣٢٦٥. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور او من يدعي باية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة واربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠/٣/٢٠١٦م لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ١/١٧٩٣٨/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

طالب عطا الله عيد الرواجفة

تعلن المحكمة عن فتح دعوى تركة المتوفى طالب عطا الله عيد الرواجفة. الرقم الشخصي ٩٤٠١٠٣٢٦٥. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور او من يدعي باية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى المحكمة خلال خمسة واربعين يوما كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة وقد حددت المحكمة جلسة ٢١/٣/٢٠١٦م لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ٢/١٧٣١٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة ناردين العقارية. المدعى عليها: نيكول جبن كمبر. مجهول العنوان موضوع الدعوى: طلب مبلغ: الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٥/٦/٢٠٠٨. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الخامسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه او بوكيل عنه وذلك لجلسة ٢١/٣/٢٠١٦م.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى ٦/١٥٧٠٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: بنك البحرين والكويت. المدعى عليه: تقي محمد علي المديفع. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: الزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعين مبلغ ٥٠٢١٢/٠٤٣ ديناراً والرسوم والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الخامسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه او بوكيل عنه وذلك لجلسة ٢٠/٣/٢٠١٦ م.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ٣/٨٦٠/٢٠١٦/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعى: عبدالهادي زاهري وغيره. المدعى عليه: مهند حسام الدين راضي الادهم مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: الزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعين مبلغ ٤٥٠٠٠ دينار والرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الخامسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه او بوكيل عنه وذلك لجلسة ٨/٣/٢٠١٦ م.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ٠٢٢٠١٥١٤٤٦٩٣

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: شركة بيت الامان لتكوين المباني الجاهزة. رقم السجل: ٧٦٥٤٤-١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٧, ١٦٢٨٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٧/٣/٢٠١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٠٢٢٠١٥٢٠٦١٢٥

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: مؤسسة الفارس للمقاولات رقم السجل: ٦٦٦٧-٠٤. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦, ١١١١٣ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٦/٣/٢٠١٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٠٢٢٠١٥١٨٨٢٤٩

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: شركة شيب ماستر مرين سيرفس. رقم السجل: ٦٩٩٥٥ - ١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٤١, ١٨٥٠٦ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٢٢٠١٥١٥٤٢٩٩

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وكيل المدعى: جمال عيسى أحمد خليفه الملا المدعى
عليه: محمد مهدي إبراهيم أحمد / صاحب مؤسسة الاعتماد للمقاولات. الرقم الشخصي:
١٧٣٧٦-١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٠٢٥٣,٧٠٩ ديناراً مع الرسوم
والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٦ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٢٢٠١٥٠٤٠٥٥٣

تبليغ بالحضور

المدعى: وزير الصحة. المدعى عليه: فاضل محسن علي حسين المولاني. الرقم الشخصي:
٧٣٠٢٠٥٢١٥. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢٦٤٤١,٩٧٥ ديناراً مع الرسوم
والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٢/٢١ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٢٢٠١٥٢١٢٥٩١

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليها: الشركة المتحدة لإدارة العقارات. رقم
السجل: ٧١٠٠-١. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٠٩٢١,٤٤ ديناراً مع الرسوم
والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة
٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٢٢٠١٥٢١٢٥١٦

تبليغ بالحضور

المدعية: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. المدعى عليه: عبدالحميد حسين كركو فريديون.
الرقم الشخصي: ٥٩٠٥٠٢٩٥٦. مجهول العنوان. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦١٥٠ ديناراً مع
الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السابعة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السابعة

رقم الدعوى: ٦/٩٦٢/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

منصور علي مكي

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفى منصور علي مكي. الرقم الشخصي: ٥٤٠٠٣٧٢٣٠. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٥ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى ٣/٧٤٥/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

إسماعيل إبراهيم سكندر حياة محمددين

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفى إسماعيل إبراهيم سكندر حياة محمددين. الرقم الشخصي: ٩٣٠٨١١٩١٧. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٥ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٨/٩٣٥٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: رهام فوزي عبدالله العثمان وكيلها المحامي أحمد الشمالان. المدعى عليه الأول: AMOS FREDERICK BOGAN (٦٠٠٤٣٧٦٩٨). المدعى عليها الثانية شركة الصقر للعقار. صفة الدعوى: ديون.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليهما المذكورين أعلاه بالحضور بنفسهما أو بوكيل عنهما لجلسة ٢٠١٦/٣/٢

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٣/١٨٨٧٦/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

عبدالله محمد حسين النهام

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفى عبدالله محمد حسين النهام الرقم الشخصي: ٧٢٠٥٢٤٧٨٤. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى ٦/١٨٩٦٤/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

حمد عبدالغني عبدالله سلمان المعتوق

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفى حمد عبدالغني عبدالله سلمان المعتوق. الرقم الشخصي: ٨١٠٨٠٦٤٥٢. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٣/١٧٢١٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة ناردين العقارية وكيلها المحامي عبدالرحمن الخشرم. المدعى عليه ضياء الدين محمد علي يوسف مزعل. صفة الدعوى: فسخ او بطلان العقد. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٣/١٤

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٩/٦٦٨٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: علي عبدالرسول زمان وكيله المحامي أحمد جاسم. المدعى عليها: شركة ميجا ريل ايسيت. صفة الدعوى: توثيق اتفاق. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بالحضور بنفسها أو بوكيل عنها لجلسة ٢٠١٦/٣/١٤

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ١/١٢٠٠٢/٢٠١٤/٠٢

إعلان إثبات ملكية

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة بان المدعي السيد علي القصاب وكيلته فائزة السيد مصطفى علي محمد اسعد ضد إدارة التسجيل العقاري طلبوا فيها بإثبات ملكيته للقسم الغربي لقطعة الارض البالغ مساحتها تقريبا ٦٤٨ قدم مربع الكائنة بفريق المخارقة والمبينة الحدود والمعالن بإعلان ادارة الطابو برقم المقدمة رقم ١٠٥٨/١٠٥٧ والنشور بتاريخ ١/٥/١٩٥٨ والتي الت اليه عن طريق الارث والشراء من شقيقة شريكة على الشيوع والكائن تحت رقم ١٠٥٨ طريق ١١٨ مجمع ٣٠١ المنامة والزام المدعى عليه بإصدار وثيقة عقارية للمدعي بذلك نع الزام المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا فإن كل من لديه اعتراض على طلب المدعية أن يتقدم لهذه المحكمة بطلب مشفوع بأوجه اعتراضه. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/١٤ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ١/١٥١٧١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: أسواق الخليج الدولية. وكيلها المحامي: أسامة أنور محمد. المدعى عليها الثالثة المدخلة: شركة نجار للإستثمار القابضة ذ.م.م. مجهولة العنوان. صفة الدعوى. طلب إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغا قدره ٢٢٩٤/٥٠٠ دينار والرسوم ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٣/١.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة

رقم الدعوى: ٩/٢٣٤١٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: مروان أحمد هشام زيني. وكيله المحامي: أيمن توفيق المؤيد. المدعى عليها شركة ار اي البحرين ش.م.ب. مجهول العنوان. صفة الدعوى: الزام المدعى عليها بدفع مبلغ وقدره ٨٦٠٨٦/٤٥٢ دينار.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٣/٢ موعد نظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٧/٢٣٤١٦/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: وين مايكل كوتس وكيلته المحامية الهام علي. المدعى عليها: ليال طعان حرب. صفة الدعوى: ديون.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بالحضور بنفسها أو بوكيل عنها لجلسة ٢٠١٦/٣/٢

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٩/٢٣٦/٢٠٠٦/٠٢

اصدار وثيقة عقاريه

تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة بأن المدعي إبراهيم علي عبدالحسن ال طوق. قد أقام هذه الدعوى ضد جهاز المساحة والتسجيل العقاري طالب فيها الحكم وقبل الفصل في الموضوع بمخاطبة ادارة المساحة لمسح عقاري المدعي والمدعى عليه على الطبيعة وبيان حدود ومساحة كل منهما وفقا للسجلات الرسمية منذ نشأة حقهما على الأرض محل النزاع. والزام المدعى عليه الثاني في مواجهة المدعى عليه الأول بإصدار وثيقة عقاريه باسم المدعى تتضمن ملكيته للعقار المسجل باسمه.

فعلى كل من لديه اعتراض على طلب المدعي أن يتقدم إلى هذه المحكمة بطلب مشفوع بأوجه اعتراضه وحددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢ موعد نظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٤/٩٤٢٥/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: ERIC PERKINS وكيله المحامي أحمد الشملان. المدعى عليها: شركة الصقر للعقار. صفة الدعوى: ديون.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنها لجلسة ٢٠١٦/٣/٢

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٥/١٠٨٨٧/٢٠١٥/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

سالم بن خليفة بن سالم السابق

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المرحوم سالم بن خليفة بن سالم السابق. الرقم الشخصي: ٣٦٠١٠٢٠٥٠. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٩/٦٨٦٤/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: الشیخة حصة راشد عبدالله ال خليفة. المدعى عليها: شركة عقار للمقاولات ذ.م.م. صفة الدعوى: طلب الزام المدعى عليها بان تدفع للمدعية مبلغ وقدره ٤١٠٠٠/٠٠٠ دينار شامل الرسوم وقدرها ٩١٦/٥٠٠ والفوائد ومقابل اتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة للمدعى عليها المذكورة بالحضور بمن يمثلها أو بوكيل عنها وذلك لجلسة يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٣/١٣. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٧/١٤٨٩٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة محمد إبراهيم الصفار. وكيلها المحامي: عيسى إبراهيم محمد سلمان المدعى عليها الأولى: الشركة البحرينية للأسواق المركزية ذ.م.م. مجهول العنوان. صفة الدعوى: إشهار إفلاس. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٣/١٣. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٥/١٣٤٢٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة منازل العقارية. وكيلتها المحامية: رقيه مكي عبدالله أحمد. المدعى عليها: شارون وايت. مجهول العنوان. صفة الدعوى: بطلان مستند. لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الغرفة السادسة للمدعى عليه المذكور أعلاه بالحضور بنفسه أو بوكيل عنه لجلسة ٢٠١٦/٢/١٠. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى ٩/١٤٠٦/٢٠١٦/٠٢

فتح تركة المتوفى

سعود محمد سعود النعيمي

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفى سعود محمد سعود النعيمي. الرقم الشخصي: ٤١٠١٠٤٤٩٣. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢٧ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى ٢/١٢٣٩/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفاة

نضال نادر أحمد عبدالله

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن فتح دعوى تركة المتوفاة نضال نادر أحمد عبدالله، الرقم الشخصي: ٥٩٠٢١٥٢٠٥. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢٧ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى ٢/١٣٥٤/٢٠١٦/٠٢

فتح دعوى تركة المتوفى

عبدالعزیز السيد محمود محمد الهاشمي

تعلن المحكمة الكبرى المدنية السادسة عن المتوفى عبدالعزیز السيد محمود محمد الهاشمي. الرقم الشخصي: ٤٩٠١٠٨٧٠٩. فعلى كل وارث للمتوفى المذكور أو من يدعي بأية حقوق عليه أن يبادر بتقديم دعوى لدى هذه المحكمة خلال خمسة وأربعين يوما، كما أنه على كل من في ذمته دين للمتوفى أن يشعر المحكمة. وقد حددت المحكمة جلسة ٢٠١٦/٣/٢٧ لنظر الدعوى. قاضي المحكمة الكبرى المدنية السادسة

رقم الدعوى: ٦/٤١٨٠/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: عبدالله محمد هزاع محمد السويلم. وكيل المدعي: أحمد محمد عبدالجليل جعفر المرباطي. المدعى عليها: شركة الخليج لتكنولوجيا الطيران ذ.م.م. موضوع الدعوى: طلب مبلغ دعوى عمالية.

لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/٤ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٩/٢٠٤٥/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: بحرين اباريل تريدينغ. وكيل المدعي: محمد علي الوطني. المدعى عليه: جريش فيلاس دافني. موضوع الدعوى: طلب مبلغ دعوى عمالية.

لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/٤ لنظر الدعوى وذلك للاستجواب.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٩/٨٤٥٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: حسين يوسف حسن يوسف المطاوعة. المدعى عليها: شركة تاكسي العربية، وكيلها عادل بوعلي. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية.
لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/٤ لنظر الدعوى مع وجود مذكرة من الخصم يرجى استلامها عند قلم كتاب ذات المحكمة.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٩/١٣٨٣٢/٢٠١٢/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: BHARATH KUMAR. وكيل المدعي: إبراهيم عيسى رمضان. المدعى عليها: شركة فش لايف. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية.

لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٩/٤٤٨٠/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: حبيب محمد علي مكي. المدعى عليه: محمد علي مكي علي صاحب مؤسسة الكبار. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية.
لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٦/١٧٩٨/٢٠١٣/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة رمسيس للهندسة. وكيل المدعي: أحمد جاسم عبدالله. المدعى عليهم JAN FAROOSH. SHAKIL MODDIN SAHEB MAKANDAR. TARLOK SINGH. PRAKASH GURUNG. SANJAY KUMAR BHASKAR. JITENDRA KUMAR ADHIKARI. MUHAMMAD IBRAHIM. BALJIT SINGH. LAL MUHAMMAD. HAMID ZAMAN
موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية.

لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه التاسع jan faroosh أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٢٢م لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٢/١٠٨٩٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعى: فاضل علي مهدي حسن. المدعى عليها: برادات الحاج علي ابو الأرواح موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية.

لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/١٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٨/١٥٤٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعى: JOHN EDWARD ZAPANTA ZAPANTA BAGARINAO وكيله أيمن توفيق المؤيد. المدعى عليها: شركة سنتر لينك للخدمات الغذائية. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية. لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/١٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٩/٣٩١٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعى: MASUD RANA ABDUL ABDUL AWAL. وكيله فاطمه طالب عبدالرحيم طالب محمد. المدعى عليها: تقانين هنادي للعبايات. موضوع الدعوى: طلب مبلغ دعوى عمالية. لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/١٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٨/٦١٩٦/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعى: السيد كاظم محسن الدرازي. وكيله علي محمد السماهيجي. المدعى عليه: SURESH UTNOOR. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية. لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/١٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الدعوى: ٢/١٣٤٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: PRISCILLA DULA SARMIENTO. المدعى عليه: صالون سابرينا للتجميل. الوكيل: المحامي/ماجد العطايوي. موضوع الدعوى: طلب مبلغ: دعوى عمالية. لذا تعلن المحكمة الكبرى العمالية المدنية للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٤/١٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الكبرى العمالية المدنية

رقم الاستئناف ٦/٠٣٦٧٠/٢٠١٥/٠٣

رقم الدعوى ٦/٠٣٣٩٣/٢٠١٢/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنفة/ شركة الفاتح العقارية ش.و. وكيلها المحامي حافظ علي محمد ٦١٠١٠٩٩٢٨. بناية حوار (ب) مكتب ١ الطابق الأول مبنى ١٨٨ طريق ١٧٠٣ مجمع ٣١٧ المنامة المنطقة الدبلوماسية. المستأنف ضدها/ بيت الليتشي. محل رقم ٥١ مبنى ٥٨ طريق ٢٨٦ القضيبية ٣٢٥. طلبات الاستئناف: (١) قبول الاستئناف شكلاً. (٢) الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بإلزام المستأنف ضدها بأن تؤدي للمستأنفة مبلغاً وقدره -/٨٠٠ دينار. (٣) إلزام المستأنف ضدها بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. لذا تعلن المحكم الكبرى المدنية الاستئنافية الغرفة الثانية للمستأنف ضدها المذكور أعلاه بالحضور لجلسة اليوم ٢٠١٦/٢/٢٤ موعد نظر الاستئناف.

قاضي المحكمة الكبرى الاستئنافية الثانية

رقم الاستئناف ٢/٣٤٠٠/٢٠١٥/٠٣

رقم الدعوى ٨/١٥١١٢/٢٠١١/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنفين / شيام كومار وغيره وكيلاه المحاميان عيسى فرج بورشيد ٥٤١١٠٢٨٧٧ المحامية صالحة عيسى فرج بورشيد ٨١١٢٠٠٣٢٩. مكتب ٩-١٠ بناية ٤٥٣ طريق ١٥١٨ - المنامة ٣١٥ شارع اللؤلؤ - البحرين. ضد: المستأنف ضدها/ مؤسسة سنيور للمقاولات. طلبات الاستئناف: ١- قبول الاستئناف شكلاً. ٢- وفي الموضوع تعديل الحكم المستأنف والحكم مجدداً بكافة طلباته الواردة في كشف الطلبات لدى وزارة العمل ومحكمة أول درجة. ٣- توجيه اليمين الحاسمة بشأن جواز السفر الخاص بالمستأنفين جميعاً. ٤- بصفة احتياطية توجيه اليمين الحاسمة بشأن علاقة العمل بالنسبة للمستأنف الرابع. ٥- تحميل المستأنف ضدهم الرسوم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى الاستئنافية الغرفة الثانية للمستأنف عليها أو من ينوب عنها
بالحضور لجلسة ٢٤/٢/٢٠١٦.

قاضي المحكمة الكبرى الاستئنافية الغرفة الثانية

رقم الاستئناف ٣/٠٣/٢٠١٥/٧/٠٤٠٦٥

رقم الدعوى ٢/٠٢/٢٠١٤/٦/٦٨٦٦

تبليغ بالحضور

المستأنفة/ شركة البحرين للتسهيلات التجارية وكيله المحامي عبدالرحمن يعقوب يوسف
الشوملي. مكتب ٨٠٢ الطابق الثامن بناية حوارب المنطقة الدبلوماسية المستأنف ضده/ صادق
محمد صالح إبراهيم. شقة ١ مبنى ١١ ممر ٦٠١ مجمع ٣٠٦. طلبات الاستئناف: ١- قبول
الاستئناف شكلاً. ٢- تعديل حكم اول درجة في شق الفائدة القانونية والقضاء مجدداً بشمول
الحكم بالفوائد القانونية بواقع ١٠٪ من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام وتأييد الحكم
فيما عدا ذلك .

لذا تعلن المحكمة الكبرى الاستئنافية الغرفة الثانية للمستأنف عليها أو من ينوب عنها
بالحضور لجلسة ٢٤/٢/٢٠١٦.

قاضي المحكمة الكبرى الاستئنافية الغرفة الثانية

رقم الاستئناف ٣/٠٣/٢٠١٥/٩/٥١٦

رقم الدعوى ٢/٠٢/٢٠١٣/٧/١٢٥٤٢

تبليغ بالحضور

المستأنفة/ أحمد محمد صالح المعلا وكيله المحامي عبدالله أحمد السكران. حوار أ شقة ٣٣
الطابق الثالث المنطقة الدبلوماسية. المستأنف ضده/ إبراهيم جواد مرعل. شقة ١ مبنى ٧٩٣
طريق ١٦٢٢ مجمع ٨١٨ مدينة عيسى. الطلبات: ١- قبول الاستئناف شكلاً ٢ - الحكم بالغاء
حكم محكمة اول درجة المطعون عليه بالاستئناف المائل والقضاء مجدداً بحكم جديد يجب
المستأنف لطلباته (مبلغ التعويض والبالغ -/١٠٤٠ دينار عن التلفيات التي احدثها المستأنف
ضده بالعقار المستأجر) كما وردت بلائحة دعواه المقدمة امام محكمة اول درجة.

لذا تعلن المحكمة الكبرى الاستئنافية الغرفة الثانية للمستأنف عليها أو من ينوب عنها
بالحضور لجلسة ٢٤/٢/٢٠١٦.

قاضي المحكمة الكبرى الاستئنافية الغرفة الثانية

رقم الاستئناف ٣/٠٣/٢٠١١/٧/٠٢٨٣٥

رقم الدعوى ٢/٠٢/٢٠١٠/٧/٥٧٧٤

تبليغ بالحضور

المستأنف: شبير خان وكيله المحامي عيسى بورشيد. ضد: المستأنف ضدها: مؤسسة صنعا
للتجارة. مجهول العنوان. الحكم حكمت المحكمة وقبل الفصل في الشكل والموضوع بإحالة
الدعوى للتحقيق ليثبت المستأنف بكافة طرق الاثبات المقررة قانوناً ومنها شهادة الشهود انه

عمل لدى المستأنف ضده ومدة عمله لديه والاجر المستحق له آنذاك وانه عمل ساعات اضافية ومقدارها وانه يداين المستأنف ضده كذلك بمبلغ ١٢٠٠ دينار مستحق استردادها وللمستأنف ضده نفى ما عسى ان يثبتته المستأنف بذات الطرق الاثبات المقررة وحددت جلسة ٢٠١٦/٢/٢٨ لبداية التحقيق على ان ينتهي في نفس الجلسة وندبت عضو يسار الدائرة لإجراء التحقيق ولرئيسها ندب غيره عند الاقتضاء وصرحت للخصوم بإعلان شهودهم وعلى قلم الكتاب اعلان الغائب من الخصوم بهذا الحكم وابتقت الفصل في المصاريف

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية الدائرة الثانية للمستأنف عليها او من ينوب عنها بالحضور لجلسة ٢٠١٦/٠٢/٢٨ م.

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية الدائرة الثانية

رقم الاستئناف ٤/٢٠٨٣/٢٠١٥/٠٣

رقم الدعوى ٩/٧٦٦١/٢٠١٢/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنف/ حق نواز خان وكيله المحاميان عيسى فرج بورشيد وصالحة عيسى بورشيد. ضد: المستأنف ضدها/ سنيور للمقاولات. الحكم: حكمت المحكمة وقبل الفصل في شكل وموضوع الاستئناف بإحالة الاستئناف للتحقيق ليثبت المستأنف بكافة طرق الاثبات القانونية ومن بينها شهادة الشهود علاقة العمل وتاريخ بدايتها وانتهائها وشروطها وانه عمل لدى المستأنف ضدها ساعتان عمل اضافية ومقدارها والاجر المستحق عنها وما تم استقطاعه من اجره وانه سلمها جواز سفره للمستأنف ضدها نفى ذلك بذات الطرق وحددت جلسة ٢٠١٦/٢/٩ لبداية التحقيق على ان ينتهي في غضون شهرين من بدئه وندبت لإجرائه عضوين الدائرة ولها ندب غيره عند الاقتضاء. وصرحت للطرفين بإحضار شهودهما. وعلى قلم الكتاب اعلان من لم يحضر من الخصوم بمنطوق هذا الحكم وابتقت الفصل في المصروفات.

لذا تعلن المحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية الدائرة الثانية للمستأنف ضدها أو من ينوب عنها بالحضور لجلسة ٢٠١٦/٢/٩

قاضي المحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية الدائرة الثانية

رقم الاستئناف: ٩/١٧٣٥/٢٠١٤/٠٣

رقم الدعوى: ٥/١٤٧٦٠/٢٠١٢/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنفة: مؤسسة ميديا بيتش لصاحبيتها/ نيرة محمود رمضان. وكيلها/ المحامي اسامة انور محمد. المستأنف ضدها الأولى: شركة مها ميديا س.ت ٧٨٢٢٥. شقة ٥٠٨ مبنى ٧٤٣ شارع ٨٣١ مجمع ٤٠٨ السنابس. المستأنف ضده الثاني: شجاع محمد الخطاطبة محل ٥٠٨ طريق

٨٣١ مبنى ٧٤٣ مجمع ٤٠٨ السنايس. طلبات الاستئناف: أولاً: الحكم بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: وقبل الفصل في الموضوع: الكتابة لوزارة التجارة قسم شئون الشركات للاستعلام عما إذا كانت المستأنف ضدها الأولى ك فرع لشركة اجنبية قد التزمت بالمادة (٣٤٨) فقرة (أ) من قانون الشركات التجارية بتقديم ضمان لتنفيذ التزاماتها بمملكة البحرين من عدمه وعن الوضع الراهن لهذه الشركة. ثالثاً: وفي الموضوع: إلغاء حكم اول درجة فيما يتعلق برفض إلزام المستأنف ضده بالتضامن مع المستأنف ضدها الأولى بمبلغ -/١٦٩١٢ ديناراً والحكم بإلزام المستأنف ضده الثاني بالتضامن مع المستأنف ضدها الأولى بالمبلغ المطالب به مع الفائدة ٩٪. ثالثاً - إلزام المستأنف ضدها بالمصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة.

لذا تعلن محكمة الاستئناف العليا المدنية الغرفة الثانية للمستأنف ضدهما المذكوران أعلاه بأنه اذا لم يحضرا أو يعينا وكيلاً ينوب عنهما بالحضور لجلسة ٢٠١٦/٣/٢٠ فإن المحكمة سوف تسير بحقهما حضورياً ليعلما.

قاضي محكمة الاستئناف العليا المدنية الثانية

رقم الاستئناف: ٩/١٩٥٦/٢٠١٥/٠٣

رقم الدعوى: ٧/٢٢٣/٢٠٠٦/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنف: عيسى علي الفرج. ٢٨١٦ طريق ٤٤٥٤. عراد ٢٤٤. ضد: المستأنف ضدهم: ١- الأهلية للأوراق المالية. ٢- نور الدين عبدالله نور. ٣- صلاح عبدالله نور الدين. ٤- عصام عبدالله نور الدين. ٥- بنك انفستكوروب. ٦- وزارة الصناعة والتجارة. ٧- مصرف البحرين المركزي. الطلبات: ١- قبول الاستئناف شكلاً لرفعه في الميعاد (٢٠١٥/٥/١٤). ٢- وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف واصدار حكم جديد مؤيد لكافة طلبات المستأنف في مواجهة المستأنف ضدهم كلاً منهم فيما يخصه، المعدلة بموجب المذكرات الخمس المعززة بالمذكرة الشارحة التي قدمها المستأنف بجلسة ٢٠٠٧/٣/٢٧ أمام محكمة الدرجة الأولى ولأغراض الرسوم وقت التسجيل فقط سجل المستأنف هذا الاستئناف بقيمة ٥٠٩٩ (خمسة آلاف وتسعة وتسعين ديناراً) ويحتفظ بحقه في تعديل قيمة الدعوى بناء على تقرير الخبير أو الخبراء في درجة الاستئناف. ٣- تكليف خبيرين اضافيين بنفس أعمال المأمورية في الدرجة الأولى حفاظاً على الوقت أو بأعمال مأمورية جديدة حسب ما تراه المحكمة مناسباً. واعادة الدعوى لخبير الدرجة الأولى من غير أتعاب اضافية، ليقدم كل خبير من الخبراء الثلاثة تقريراً مستقلاً أو تقريراً واحداً ولكن بمقتضى أحكام المادة رقم ١٤٨ من قانون الإثبات وخصوصاً أن يذكر في التقرير الموحد رأي كل من الخبراء وأسباب ذلك الرأي. أ- تضمين المدعى عليهم، كل فيما يخصه بكافة الأتعاب والرسوم والمصاريف عن الدرجتين.

لذا تعلن محكمة الاستئناف العليا المدنية الثانية للمستأنف ضدهما الثاني والثالث المذكوران أعلاه بأنه اذا لم يحضرا أو يعينا وكيلاً ينوب عنهما بالحضور لجلسة ٢٠١٦/٣/٨ فإن المحكمة سوف تسير بحقها حضورياً ليعلم.

قاضي محكمة الاستئناف العليا المدنية الثانية

رقم الاستئناف: ٢/١١٧٤/٢٠١٢/٠٣

رقم الدعوى: ٧/٣١٣/٢٠١١/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنف الأول/ عيسى محمد عبدالله العبيدلي عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً عن ابنائه عمر ومحمد. المستأنف الثاني/ سنتي مسايمة محمد ادروس. بواسطة وكيلهم المحامي سامي سيادي. مكتب ٦٠٢ الطابق السادس مبنى ٧١ مجمع يتيم شارع المثنى مجمع ٣٠٤ ص.ب: ١٣٣٠ المنامة. المستأنف ضده الأول/ قاسم اوداتيل. كافتيريا اسيل محل ١١٤ ١١٦ شارع أحمد بن ماجد خلف مدرسة الحد للبنات الحد ١١٠. المستأنف ضدها الثانية/ شركة التكافل للتأمين. بيت التجار الطابق ١٤ سنابس مبنى غرفة التجارة والصناعة. طلبات الاستئناف: ١- قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه خلال القيد الزمني للاستئناف. في الموضوع: بتعديل الحكم بزيادة المبلغ المحكوم به كالتالي: أ- بزيادة المبلغ المحكوم به كتعويض مورث الى مبلغ عشرين ألف دينار (٢٠٠٠٠ دينار) بدلاً من اربعة الاف دينار. ب- زيادة المبلغ المحكوم به لأشقاء المتوفى الى مبلغ اربعة الاف دينار بدلاً من ثلاثة الاف دينار ليصبح مجموع المطالبة مبلغ وقدره -/٣٠٠٠٠ دينار بدلاً من اثنين وعشرين الف دينار وذلك كما هو مبين بلائحة الاستئناف حتى يتناسب التعويض مع الاضرار الادبية والمادية التي اصابته المستأنف الأول وعن نفسه مما اصابه ما اضرار ادبية وعن ابنائه القصر والاضرار الادبية التي اصابته المستأنف الثانية مع الفوائد القانونية بواقع ١٠٪ من تاريخ وقوع الحادث وحتى السداد التام. د- الزام المستأنف ضدها الرسوم والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. لذا تعلن محكمة الاستئناف العليا الخامسة المستأنف ضده الأول قاسم بالحضور بنفسه او بمن ينوب عنه لجلسة الاستئناف المحددة في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/٣/١٤ م.

قاضي محكمة الاستئناف العليا الخامسة

رقم الاستئناف ٣/١٠٣٨/٢٠١٥/٠٣

رقم الدعوى ٦/١٠٥٦٢/٢٠١٤/٠٢

تبليغ بالحضور

المستأنف: حسن علي بوخوة. وكيله المحامي/ محمد حسين فتيل. المستأنف ضده تتركس كونرس. بناية رقم: ١٨٥٨ طريق رقم: ٣٣٧٤ مجمع رقم: ٥٣٣. لذا تعلن المحكمة للمستأنف ضده بإعادة الاستئناف للمرافعة لتعديل شكل الهيئة لجلسة ٢٠١٦/٠٣/١٦ م وإذا لم يحضر شخصياً أو يحضر من يمثله قانوناً فإن المحكمة ستسير بحقه حضورياً، ليعلم.

قاضي محكمة الاستئناف العليا المدنية الخامسة

رقم الدعوى: ١/١٩٤٣٢/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: عبدالله أحمد هلال البنعلي. وكيل المدعي: حسان علي أحمد المحرقي. المدعى عليها: خدمات المدوب للأيدي. الرقم الشخصي: ٧٩٨٨-٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٤٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٧/١٣٤٧٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: مؤسسة الناصر لتأجير معدات البناء. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: ADNAN AHMAD. الرقم الشخصي: ١٢٢٢ ٨٤٠٦٤. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٥٧ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/١٨٥٦٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: بريما للنقل السياحي وتأجير السيارات ذ.م.م. وكيل المدعي: حسين عقيل يوسف أحمد الحسن المدعى عليها: ساره مطر عبدالله العميري. الرقم الشخصي ٨١١٠٠٥٦٨٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٦٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/١٨٣٥٩/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: مؤسسة اسيا لتأجير السيارات. وكيلها حسن علي إسماعيل. المدعى عليه: ياسر محمد إبراهيم أحمد. الرقم الشخصي: ٧٦٠٣٠٥٢١٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٢١٠ دنانير مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٢/٣ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٩/١٠٣٠٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة زين البحرين. وكيل المدعي: عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: MD RAFIK. الرقم الشخصي: ٨٢١٢٥٠٨٦٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٣٤, ٢٩٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/١٢٢٧١/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعي: شركة الغناه العقارية. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: PAMELA DELIWE. الرقم الشخصي: ٨١٠٨١٧١٦٠. موضوع الدعوى: طلب مبلغ طلب مبلغ ٣٠٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٧ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٩/٠٨٥٥٤/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو). وكيل المدعي: الشيخ حمد عبدالله محمد ال خليفة. المدعى عليه: عيسى حسن ناصر حسن الخزعلي. الرقم الشخصي: ٧٢١٢٠٢٩٦٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٩٩٩, ١٢٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٥/١٢٧٥٣/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة مينا تيليكوم. وكيلها عبدالكريم صالح عبدالكريم التويجري. المدعى عليه: FIROZ ARFAN. الرقم الشخصي: ٨٦٠٣١٨٦٤٨. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٣٣٣, ١١٣ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ١/١٢٨٦٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة بتلكو. وكيلها عبد الكريم صالح عبد الكريم التويجري. المدعى عليها: مؤسسة ملك للجلسات العربية والستائر. الرقم الشخصي: ١-٦١٦٠٦. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ١٧٢, ١٧٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية ٣ للمدعى عليها المذكورة أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٧/١٢٥٠٨/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة مينا تيلكوم. وكيلها الشيخ حمد عبدالله محمد ال خليفة. المدعى عليه: سامي نهري عيادة العظام. الرقم الشخصي: ٧٩٠٧١١٨٤٢. موضوع الدعوى: طلب مبلغ ٨٨٨, ٢٩٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة

رقم الدعوى: ٥/١٢٧٦٧/٢٠١٥/٠٢

تبليغ بالحضور

المدعية: شركة الخليج لتأجير السيارات. وكيلتها سناء محمد قاسم بوحمود. المدعى عليه: CHUTIMA CHAIMUN. الرقم الشخصي: ٨٤١٠٢٩١٩٩. موضوع الدعوى: طلب مبلغ قدره ٨٨٨ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. لذا تعلن المحكمة الصغرى المدنية الثالثة للمدعى عليه المذكور أعلاه بأنها قد حددت جلسة ٢٠١٦/٣/٨ لنظر الدعوى.

قاضي المحكمة الصغرى المدنية الثالثة